العوامل السوسيوثقافية لارتكاب الجريمة في المجتمع الفلسطيني

" دراسة تطبيقية على قطاع غزة "

د. رفيق محمود المصري *

Abstract

This study aims at recognizing the socio-cultural factors which stimulate somebody to commit a crime in the Palestinian society . To achieve this purpose, the researcher prepared questionnaire consisted of 68 questions applied on 106 convicts in Gaza Central Prison .

The results of the study showed the increase of crime average among married people aged from(30 to 50) years.

Moreover, the results confirmed the effect of economic and social factors besides the level of education and family circumstances in committing a crime .

ملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى العوامل السوسيوثقافية التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة في المجتمع الفلسطيني ، ولتحقيق هذا الغرض صمم الباحث صحيفة استبيان مكونة من 68 سؤالاً وطبقها على 106 محكومٍ في سجن غزة المركزي ، وأظهرت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة الجرائم بين المتزوجين من الفئات العمرية (30–50 سنة) ، كما أكدت على تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التعليم والظروف الأسرية في ارتكاب الجريمة .

---

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الأقصى – غزة .

1- مقدمه :

أصبحت مشكلة الجريمة في عصرنا الحالي موضوعاً يشغل بـال الكثير مـن علمـاء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء القانون ، كما يشغل اهتمامـات رجـال الفكـر والصحافـة ، ورجال الدين والإصلاح وغيرهم الكثيرين ، حيـث يـرى غالبيتـهم أنـها أصبحـت إحـدى المعضلات الرئيسـية الـتي يجـب علـى الجنـس البشـري مواجهتـها والتصـدي لهـا بغيـة الإصلاح الاجتماعي ، وتوفير الجو النفسي الملائم لنمو المجتمع وتطوره .

والجريمة هي ظاهرة اجتماعية قديمة قدم المجتمـع – بـل الإنسـان نفسـه–، ولا يكاد يخلو منـها أي مجتمـع إنسـاني علـى الإطـلاق ، وبحكـم انتشـار هـذه الظـاهرة في المجتمع الإنساني ، فقد تنبه الناس إلى أخطارها وآثارها وانعكاساتها السلبية على مجمل الحياة الاجتماعية للمجتمع واستقراره وتوازنه ونمائه الشامل .

لذا ، حاول الناس دوماً التصدي لهذه الظاهرة بالطرائق والأساليب المتاحـة لكـل مجتمع وفقاً لمستوى تطوره وتقدمه وقدراته على استخدام الوسـائل الأنجـع لمواجهـة مثـل هذا السلوك الانحرافي واللاسوي .

إلا أن عمليات مواجهة الجريمة قد تميزت في أحايين كثيرة بالسذاجة والبسـاطة اللتين قامتا على أسـس ميثولوجيـة (أسـطورية) وعلـى معتقـدات دينيـة بدائيـة، وعلـى جزاءات اجتماعية معينة ، وهذه الأسس متفاوتة من مجتمع لآخر.

وقد استلزم تطور المجتمع الإنساني دراسة الجريمة والسلوك الإجرامي مـن كافـة الجوانب ، وبالتالي أخـذ بـالتصدي لهـا بأشـكال وطرائـق تتـواءم مـع أشـكال تمظهراتـها المتعددة ، بما يتماثل مع ظروفها وأسبابها ودوافعـها ؛ ممـا دفـع المجتمـع إلى اسـتخدام وسائل وقـوى ضبطيـة تعـبر عـن إرادة المجتمـع المسـتندة في الأسـاس إلى مسـتوى تطـوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ؛ لذا أخـذ المجتمـع الإنسـاني يسـن القوانـين المكتوبة ويشرعها لتكون المنظم لعلاقات البشر فيما بينهم كجزء من القوانـين العامـة الـتي

تنظم أمور المجتمع.

ورغماً عن القوانين والتشريعات المكتوبة والجزاءات الصارمة التي تصل إلى حد الإعدام في كثير من المجتمعات عقاباً للجريمة،فإن هذه الظاهرة وأخطارها ما زالت تتزايد يوماً بعد يوم لا سيما في المجتمعات العضوية (المركبة) التي يزداد فيها التخصص في العمل ويقل تماسكها الاجتماعي،وذلك ما يؤكد كتابات عالم الاجتماع الفرنسي" إميل دوركهايم "،حينما رأى بأن المجتمعات العضوية هي مجتمعات متشعبة،ومتقدمة علمياً وتكنولوجياً،ووسائل الضبط الاجتماعي التي تعتمدها وتتبناها تحدد الشرائع والقوانين والرأي العام وقوات الشرطة والأمن،وهو مجتمع تعاقدي عقلاني بعيد عن العاطفة والانفعال،إذ تسوده العلاقات الاجتماعية الرسمية وتضمحل فيه الروح الجماعية والعشائرية،كما يتميز بتفسخ وانحلال القيم الأخلاقية والآداب، وتضعف فيه العادات والتقاليد وتعمه الفوضى والفساد،وهنا يفقد الفرد آماله وطموحاته.(عدنان مسلم،1990م،ص،ص 67 – 78).

والجريمة بوصفها الوجه البشع لثقافة الإنسان ، هي معركة ضارية تجري في كل مكان، بطلها الإنسان وضحيتها الإنسان ، حتى تكاد تكون عملاً مألوفاً من أعمال الحياة على مدى قرون طويلة من الزمن ، فقد قتل وما زال يقتل الإنسان أخاه الإنسان لأكثر من سبب وسبب ؛ لذا بدأت المجتمعات الإنسانية يوماً تُحرم أفعالاً معينة وتبيح أخرى ، وصار الفعل المحرُّم جريمة ، وسّمى الفاعل مجرماً ، ولبست الجريمة ثوب المقدسات والمحرمات والسحر والخرافة والشياطين ، وبدأ حجم الجريمة يزداد مع الزمن ، وبدأت العقوبة تزداد بطشاً وقسوة ، ويعكس لنا تاريخ الجريمة والعقاب،كيف عاملت المجتمعات المجرم سنين طويلة. (عدنان الدوري ، 1984م،ص4).

لقد كان العقاب قاسياً بعيداً عن كل رأفة أو رحمة،وكان يختفي وراء فلسفة أو وراء حماية المجتمع،أو حماية الجماعة أو حتى حماية طبقة أو فئة اجتماعية معينة من

الأشخاص،حتى جاء الحبس (السجن) أخيراً ليدخل العقاب مرحلته الإنسانية (عدنان الدورى، أحمد محمد أضبيعة،1999م،ص،ص4-5).

لقد حاول الفلاسفة والمفكرون دراسة السلوك الإنساني ، فاتخذ **سقراط** من الإنسان محوراً لفلسفته، حيث مَيز هذا الفيلسوف بين الرذيلة والفضيلة، بين طبيعة المعرفة ، وطبيعة الجهل، واعتبر الجهل أساساً للجريمة، والمعرفة أساساً للسلوك الفاضل السليم ، وجاء بعده **أفلاطون** ، ليفصل بين مجرم يمكن إصلاحه وتقويمه، وبين آخر يستحيل إصلاحه ، وطالب المجتمع بالتخلص من المجرم الذي لا يمكن إصلاحه.

وكان **أرسطو** أكثر سابقيه بحثاً في طبيعة السلوك الإنساني في إطار جديد، فقد حاول هذا الفيلسوف اليوناني كشف العلاقة بين سلوك الإنسان وبعض ما يمكن ملاحظته من سمات طبيعته الجسدية،حيث ذكر في "رسالة الروح" إنه من الممكن أن نتبين بعض سمات الإنسان الأخلاقية عن طريق دراسة بعض سماته الجسدية الظاهرة، كلون بشرته ونوع شعره وطول قامته (حسن شحادة سعفان،1992م،ص،ص60 – 64).

وبعدها،كانت هناك العديد من التفسيرات لأسباب الجريمة،فمنها ما ذهب إلى أن اللذة والمنفعة هما سبب الجريمة، وهو مذهب فلسفي صرف،وكان هناك التفسير الأخلاقي، حيث يتم رد السلوك الإجرامي في علته إلى شذوذ خلقي يدفع الفرد إلى الخطيئة والسلوك المنحرف، كما كان هناك التفسير الديني الذي استمر خلال العصور الوسطى حتى بداية العصور الحديثة، كما كان هناك من أرجع الجريمة إلى مبدأ حرية الإرادة، حيث اعتبر هذا التفسير أن الإنسان حر الاختيار فيما يراه من سلوك يناسبه ويرتضيه؛لذا يصبح الإنسان هو المسؤول الأول عن سلوكه الخاطئ والمنحرف،وتبعاً لذلك يجب أن ينال الإنسان عقاباً قاسياً وصارماً بهدف التكفير عن ذنوبه،فالعقاب بهذا المعنى يطهر المجرم ويحفظ له توبته ويحفظه من أدران الإثم والخطيئة.

لذا يمكن القول: بأن عمليات معرفة أسباب الجريمة قد تركها الإنسان إلى الغيب

والخرافة ،ليفسر بها لنفسه أسرار هذا المجهول، ثم أخذ الإنسان يتفلسف شيئاً فشيئاً ليقف على تلك الحقيقة المجردة التي تقف وراء جميع الظواهر والأحداث؛ لأن الحقائق لا تفسر إلا بالحقائق،أو كما قال دوركهايم: "الحقائق الاجتماعية لا يمكن تفسيرها إلا بالحقائق الاجتماعية التي تعززها وتكتمل معها،(إميل دوركهايم،1950م،ص46).

فمع بداية العصور الحديثة انتقلت دراسة الجريمة إلى منحى آخر،إذ بدأ الباحثون بالبحث عن أسباب الجريمة والعوامل الدافعة لارتكابها،وانتهت غالبيتهم الساحقة إلى أن المجتمع هو السبب الرئيسي للجريمة وبخاصة سوء الحالة الاقتصادية في المجتمع ،وأشهر من درس الجريمة في هذه العصور "توماس مور"(1478م– 1535م) في قصته الطوبائية (1516م) وانتهى إلى ربط الجريمة بالمجتمع ،ورأى أن السبب الرئيسي للجرائم التي تقع في إنجلترا هو الحالة الاقتصادية وخاصة الظروف الزراعية السيئة(عبود السراج، 1981م،ص41).

وتطورت دراسة الجريمة في بداية عصر النهضة عندما اتفق الباحثون على ضرورة استخدام المنهج العلمي في دراستها، ومع اتفاقهم على أهمية استخدام المنهج العلمي، إلا أنهم ساروا في اتجاهات متعددة تتعارض أحياناً مع بعضها البعض تعارضاً كلياً، فمنهم من ربط السلوك الإجرامي بالبيئة الجغرافية ورأى فيه انعكاساً للموقع أو الطبيعة الطبوغرافية "أدولف كيتليه" (1796م– 1874م) ورآه آخرون يرتبط بالتكوين البيولوجي للفرد وبالقوانين البيولوجية التي تتحكم في هذا التكوين"سيزار لومبروزو" (1835م– 1909م) ومنهم من أرجع السلوك الإجرامي إلى الأمراض النفسية أو العقلية أو اضطرابات الشخصية "سيجموند فرويد"(1856م– 1939م)،وربطه آخرون بالحالة الاقتصادية السيئة وخاصة ارتباطه بالنظام الرأسمالي "وليام بونجر"(1876م – 1940م) وعده بعضهم الآخر نتاجاً للظروف الاجتماعية أو التنظيم الاجتماعي أو الموقف الاجتماعي" غابرئيل تارد (1843م – 1904م) و"إميل دوركهايم" (1858م– 1917م) .

وقد شكلت هذه الاتجاهات الإطار النظري الخصب لتناول ظاهرة الجريمة والسلوك الإجرامي بالبحث والتحليل في الغرب عموماً، وبقي الأمر في صراع الاجتهادات والآراء حول سبب الجريمة، ويعود ذلك (ربما) إلى أن السلوك الإجرامي ذاته يمثل ظاهرة معقدة تجمع بين أنماط سلوكية متجانسة، كما أن سلوك الإنسان والموضوعات المتعلقة به تتسم بتعدد الأسباب والعوامل والدوافع، وهي تخضع لمتغيرات عديدة؛ لذلك أخذ علماء الاجتماع بالبحث عن علاقات وظيفية للسببية، بدلاً من البحث عن سبب واحد في معناه الميكانيكي، ومعنى هذا: "أن الجريمة ظاهرة معقدة، ونتاج مجموعة متكاملة من الظروف والمواقف النفسية والوجدانية والثقافية والاجتماعية المختلفة". (عدنان الدوري، 1984م، ص28).

أما على الصعيد العربي، فلم تحظ الجريمة والسلوك الإجرامي باهتمام الباحثين العرب إلا منذ فترة وجيزة وبالتحديد منتصف القرن الماضي ، حينما أسس بالقاهرة أول معهد عرف " بالمعهد القومي لعلم الإجرام " عام 1955م ، وأعيدت تسميته في عام 1959م ، حيث صار يعرف باسم " المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية " ، ويعود عدم الاهتمام هذا إلى أن الجريمة لم تشكل ظاهرة خطيرة إلا عندما بدأت المجتمعات العربية تخوض عمليات تنموية شاملة ترتبت عليها تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، (عدنان أحمد مسلم، هناء محمد شريف البرقاوي، 1997م، ص78).

ومع تسارع التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات العربية أخذت معدلات الجرائم بالتزايد ، كما أخذت أنماط من الجرائم بالبروز ، وهي أنماط لم تعهدها المجتمعات العربية من قبل ؛ لذا تعد جمهورية مصر العربية الدولة الرائدة في مجال الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة ، وتليها بعض الدول الأخرى مثل المملكة العربية السعودية، والعراق وغيرها .

2- خلفية الدراسة ومشكلتها :

إن أي متتبع لحجم التحولات والتغيرات المجتمعية الفلسطينية يمكن له دون عناء كبير ملاحظة كثرة الجرائم وزيادة حدتها في مجتمعنا الفلسطيني بجناحيه (الضفة الغربية وقطاع غزة)،وعلى الرغم من ذلك فالجريمة والسلوك الإجرامي لم يحظ باهتمام الباحثين الفلسطينيين إلا من زاوية جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني برمته،وتناولها من زاوية وطنية مرتبطة بعملية التحرر الوطني ونيل الشعب الفلسطيني لحقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة،في حين أن الجرائم التي كانت ترتكب بحق أبناء الشعب الفلسطيني من أبنائه فكانت تعزى في معظمها لأسباب وطنية مرتبطة بالعلاقة مع الاحتلال مباشرة،وربما في هذا ليّ لعنق الحقيقة وابتعاد عنها،وكذلك لم يكن للاحتلال أية مصلحة في معرفة الأسباب والعوامل الدافعة لارتكاب الجريمة بمقدار ما كان يسعى دوماً لنشرها وتعزيزها في المجتمع بهدف تفتيته وتآكله من الداخل.

وبقي الأمر على حاله حتى استلام السلطة الوطنية الفلسطينية لزمام الأمور على بعض الأراضي الفلسطينية التاريخية،حيث بدأ الاهتمام بالجريمة والسلوك الإجرامي بشكل عام،وقد شيدت الإصلاحيات للأحداث الجانحين، ووجدت السجون بمسميات"مراكز التأهيل والإصلاح"،لكن دون إجراء الدراسات والبحوث العلمية لمعرفة الأسباب والعوامل الدافعة لارتكاب الجريمة والسلوك الإجرامي بشكل عام،ومن هنا جاءت أهمية الحاجة إلى هذه الدراسة في التعرف على أهم العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب الجريمة في المجتمع الفلسطيني .

3- مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي :

ما العوامل السوسيوثقافية التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة في المجتمع الفلسطيني؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي الفئة العمرية الأكثر تكراراً في ارتكاب الجرمية لدى عينة الدراسة؟
- إلى أي مدى يؤثر نوع العمل (المهنة) على ارتكاب الجريمة في المجتمع الفلسطيني؟
- إلى أي مدى يؤثر المستوى التعليمي للفرد على ارتكابه للجريمة؟
- إلى أي مدى تؤثر الحالة الاجتماعية للفرد على ارتكاب الجريمة؟
- ما التهمة الأكثر تكراراً بين أفراد عينة البحث ؟
- إلى أي مدى تؤثر الظروف السكنية للفرد في دفعه لارتكاب الجريمة ؟
- إلى أي مدى تؤثر الظروف الأسرية للفرد في دفعه لارتكاب الجريمة ؟
- إلى أي مدى تؤثر الأوضاع الاقتصادية للفرد في دفعه لارتكاب الجريمة ؟
- إلى أي مدى تؤثر جماعة أصدقاء الفرد في دفعه لارتكاب الجريمة ؟

4- أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى ما يلي :

- التعرف على الحجم الذي تمثله ظاهرة الجريمة في المجتمع الفلسطيني.
- معرفة أكثر الجرائم تكراراً في المجتمع الفلسطيني .
- تحديد الخصائص الأساسية التي تميز مرتكبي الجريمة في المجتمع الفلسطيني.
- معرفة العوامل السوسيوثقافية التي تجعل الأفراد يقدمون على ارتكاب الجريمة.
- محاولة تحليل الآثار المجتمعية المترتبة على انتشار نمط الجريمة في المجتمع الفلسطيني بصفة عامة ، ومجتمع قطاع غزة (مجتمع الدراسة) بصفة خاصة .
- التوصل إلى بعض التوصيات التي من شأنها أن تسهم في التقليل من انتشار هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني .

5- أهمية البحث :

يعد البحث في موضوع الجريمة من الموضوعات الهامة والضرورية في نطاق الدراسات الاجتماعية ، ولعل اختيارنا لموضوع الجريمة نابع من ندرة الدراسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني .

وتأتي أهمية هذا البحث من كونه جاء ليسد ثغرة كبيرة في مجال الدراسات الاجتماعية في نطاق الجريمة ، لاسيما أن هذا الموضوع من الموضوعات المغيبة عن ساحة الدراسة والبحث والاهتمام ، فالجريمة في فلسطين – ومع تصاعد وتيرتها – تمثل خطراً يهدد المجتمع ، وهي مشكلة لها تبعاتها الضخمة على المستوى التنفيذي ومستوى اتخاذ القرار ؛ لذلك فهي بحاجة للبحث والتمحيص .

من هنا تأتي أهمية البحث الحالي في أنه يحاول رصد العوامل الكامنة وراء ارتكاب الجريمة في المجتمع الفلسطيني ، تحديداً على السجناء المحكومين في سجن غزة المركزي (مركز التأهيل والإصلاح).

6- حدود البحث :

أ. **الحد المكاني** : تحدد المجال المكاني لهذا البحث في سجن غزة (مركز التأهيل والإصلاح) ، وقد جاء اختيار هذا السجن كونه السجن المركزي الوحيد في محافظات غزة .

ب. **الحد البشري** : تحدد المجال البشرى للبحث الحالي في الأفراد المرتكبين للجرائم المختلفة في محافظات غزة ، والذين صدر بحقهم حكماً يدينهم على ارتكابهم لهذه الجرائم ، ومودعين في سجن غزة المركزي .

ج. **الحد الزمني** : تحدد المجال الزمني لهذا البحث بالفترة الزمنية التي استغرقها البحث بشكل كامل وهي حوالي ثمانية شهور ، من منتصف شهر نوفمبر لعام 2000م

وحتى شهر يوليو لعام 2001م.

7- مصطلحات البحث :

سيرد في هذا البحث بعض المصطلحات ، والتي يرى الباحث ضرورة توضيحها وتعريفها ، وهي :

أولاً : العوامل السوسيوثقافية :

هي تلك العوامل التي تحيط بالفرد المبحوث (السجين) مثل :

الوضع الشخصي للمبحوث، وأوضاعه الأسرية والاقتصادية، والوضع التعليمي للمبحوث وأسرته، وجماعة الأصدقاء،وتكون سبباً في ارتكابه للجريمة.

ثانياً: الجريمة :

لقد حدد العلماء الكثير من المفاهيم للجريمة ومن زوايا مختلفة ، وفيما يأتي عرض لهذه المفاهيم ، ثم استخلاص الباحث المفهوم الإجرائي للجريمة بما يتناسب وطبيعة البحث .

أولاً : المفهوم البيولوجي للجريمة :

يعرف جروبين (Gropin) الجريمة بأنها :

"كل فعل ضار بالغير أو بمصلحة تتعلق به ، والذي يظهر فيه التكوين العضوي والنفسي للفرد غير متفق وحياة الجماعة والقيم الإنسانية لحضارتها ومدنيتها"،(مأمون محمد سلامة ، 1974م ، ص71) . ويعرف دي توليد الجريمة على أنها :

" نتاج التفاعل بين نفسية الإنسان والعامل الخارجي،لذا فإنه يرى بأن هناك أفراداً يتوفر لديهم الاستعداد أو الميل إلى الجريمة بما لا يتوافر لدى الآخرين.(رمسيس بنهام،1978م،ص41) .

في حين ينظر الكسندر(Alexander)إلى السلوك الإجرامي على أنه : "نتيجة للاضطرابات في قوى الشخصية الثلاث الهو (Id) والذات (Ego) والذات العليا

(S.ego)،في تكيفها مع القانون الأخلاقي للمجتمع ،(السيد رمضان،1987م، ص12).

ثانياً : المفهوم القانوني للجريمة :

يرى ريتشارزكوفي :

"بأن الأفعال توصف على أنها جرائم حينما تظهر تصارع السلوك مع احتياجات القطاعات التي تمتلك القوة لصياغة القانون في المجتمع (حسن أحمد أبو زيد،1990م، ص47) .

أما تابون فيعرفها :

"ارتكاب مخالفة متعمدة للقانون الجنائي بدون عذر أو حماية وتعاقب عليه الدولة(حسن أحمد أبو زيد،1990م،ص47) .

ويعرفها مارشال كلنارد على أنها :

"الأنشطة التي يجرمها القانون الرسمي وعرضة للعقاب الرسمي"،(حسن أحمد أبو زيد،1990م،ص47).

ثالثاً : المفهوم الاقتصادي للجرمية :

يرى بونجر أن الجريمة :"مادة للوصف أو التحديد الاجتماعي، ولكي يصبح الفعل جريمة يجب أن يكون ضاراً بالطبقة المسيطرة،أكثر من ذلك حينما يصف القانون فعلاً ما بأنه ضار لكل الطبقات،وقليل من الأفعال يعاقب عليها حتى لا تضر باهتمامات الطبقة المسيطرة بالإضافة إلى الطبقة الخاضعة.(حسن أحمد أبوزيد، 1990م، ص48).

رابعاً : المفهوم الاجتماعي للجريمة:

يعرفها دوركهايم بأنها:"حدث طبيعي لكل تطور اجتماعي" (إبراهيم أبو الغار،1985م،ص40) واعتبرها أيضاً بأنها " الفعل الذي يقع مخالفاً للشعور الجمعي" (مأمون سلامة،1974م،ص67) .

وأما براون فيري بأنها "خرق للعادات تثير طلب تطبيق وأعمال العقوبات الجنائية"(نبيل السمالوطي، 1983م، ص58).

أما فيرى فيعرفها بأنها :

" تجاذب بين عوامل شخصية داخل المجرم وعوامل مادية خارجية في البيئة الطبيعية الجغرافية وعوامل روحية في العلاقات الاجتماعية، وهي تفاعل تختلف نسبة العوامل الثلاثة فيه باختلاف الجرائم والمجرمين"،(رمسيس بنهام، 1978م، ص307) .

والجريمة كما حددها قاموس علم الاجتماع هي :

" سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي ، (محمد على وآخرون ، 1979م ، ص50) .

بينما يرى سيزرلاند أن تعريف الجريمة يستلزم توافر ثلاثة عناصر هي :

" قيمة تعترف بها ، انحراف بعض أفراد الجماعة عن الاحترام الواجب لتلك القيمة ، ورد الفعل الذي يتمثل في اتخاذ إجراءات قسرية يطبقها واضعو القيمة " (أحمد عوض بلال ، 1985م ، ص50) .

بعد استعراض الباحث لأهم المفاهيم حول تعريف الجريمة يرى الباحث تحديد التعريف الإجرائي التالي :

" إن الجريمة هي كل فعل ضار ومناف للقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ويحاسب عليه القانون الوضعي " .

ثالثاً :المجرم: هو ذلك الشخص الذي قام بارتكاب جريمة بمفهومها القانوني، وحكم عليه، وأودع سجن غزة المركزي بوصفه السجن الوحيد الموجود في القطاع.

8- الدراسات السابقة :

لقد تناول الكثير من الباحثين موضوع الجريمة بالدراسة والتحليل لما تشكله هذه الظاهرة الاجتماعية من مشكلة تهدد استقرار المجتمعات الإنسانية على مر العصور

والأزمنة .

وسوف نعرض في الصفحات القادمة بعض هذه الدراسات السابقة التي أجريت في موضوع البحث الذي نحن بصدده، ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى دراسات عربية، وأخرى أجنبية نظراً لاختلاف طبيعة المجتمعات العربية عن المجتمعات الأجنبية، واختلاف القواعد القانونية لها، ومن ثمَّ اختلاف نوع الجريمة التي ترتكب في هذه المجتمعات، ثم نعرض النتائج المستخلصة من تلك الدراسات وموقف الدراسة الحالية منها.

أولاً : الدراسات العربية :

- دراسة فريق قسم الجريمة في المركز القومي للبحوث الجنائية في مصر (1959م) والتي كانت بعنوان " **التحضر والجريمة في الإقليم المصري** .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التحضر والجريمة، بمعنى هل تزداد الجريمة كلما ازداد المجتمع تقدماً وتطوراً ، وللتوصل إلى هذا الهدف استخدم الباحثون طريقة المقارنة للاستدلال على العلاقة بين التحضر والجريمة من خلال الإحصائيات المتوفرة عن عدد من الجرائم ونوعها في الأقاليم المتحضرة ومقارنتها بعدد الجرائم ونوعها في المناطق غير المتحضرة .

وقد توصل فريق البحث إلى النتائج التالية :

* تزداد الجرائم في المناطق المتحضرة عنها في المناطق غير المتحضرة ، خاصة ما يتعلق منها بجرائم الرشوة والسرقة والتزوير والاختلاس وجرائم الفسق وهتك الأعراض .

* تزداد جرائم الانتقام بالحرق العمد أو تقليع المزروعات أو تسميم المواشي في المناطق غير المتحضرة .

بمعني أن نوع الجريمة مرتبط بالبيئة الجغرافية لمرتكب الجريمة ، أي أن هناك جرائم خاصة بالريف وجرائم خاصة بالحضر .

2- دراسة عبد الله معاوية (1990م) : وهي بعنوان"الدافع إلى ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي" .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدافع الذي يكمن وراء السلوك الإجرامي عند مرتكبي جريمة القتل في الوطن العربي ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث خطة منهجية متشعبة الاتجاهات، تمثل المسار المنهجي الأول بإجراء مقابلات مع الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون في المجال الاجتماعي وبالتحديد (السجون) للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم لإغناء الموضوع الذي يقدمه الباحث ، أما المسار المنهجي الثاني فتمثل بدراسة الإحصائيات الخاصة بجرائم القتل في البلدان العربية عينة الدراسة (الأردن – اليمن – السودان) وذلك للتعرف على عدد الأشخاص الذين يذهبون سنوياً ضحايا لتلك الجرائم ، واختار الباحث المسار الثالث في دراسة ملفات الشرطة المتعلقة بجرائم القتل ، وأما المسار الأخير ، فتمثل في مقابلات شخصية قام بها الباحث مع السجناء الذين ثبتت إدانتهم في قضايا القتل .

وقد توصل الباحث من خلال دراسته هذه إلى نتائج متعددة كان من أهمها:

- ارتفاع نسبة جرائم القتل في الوطن العربي قياساً بجرائم القتل المرتكبة في أقطار أوروبا الغربية.
- ازدياد نسبة جرائم القتل في السودان قياساً إلى اليمن والأردن ويعلل الباحث ذلك إلى الحرب الأهلية التي كان يشتد لهيبها بين الحين والآخر.
- وجود صلة قربى بين الجاني والمجني عليه في أغلب الأحيان .

3- دراسة أحمد الربايعة (1984م) : بعنوان " أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة".

قد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الهدف الرئيسي الذي دفع السجناء لارتكاب الجريمة ، وتوضيح أثر كل من الثقافة السائدة والظروف الاجتماعية التي تدفع الفرد إلى

ارتكاب الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي ، ولتحقيق هذا الهدف اختار أفراد عينته من السجناء القابعين في سجون المملكة الأردنية الهاشمية، والذين ارتكبوا جرائم مختلفة يعاقب عليها القانون وتضر بالمجتمع .

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي :

- هناك أثر كبير لجماعة الأصدقاء في تشجيع الفرد على الجريمة .
- إن هناك أثراً للظروف والأوضاع الأسرية التي أحاطت ببعض أفراد عينة الدراسة وشكلت مناخاً اجتماعياً ملائماً لممارسة الجريمة .

4- دراسة شادية على قناوي (1976م) : بعنوان "الرشوة في المجتمع المصري" : وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين النظام الاقتصادي والاجتماعي، والتنظيمات والمؤسسات القائمة،ودور القانون وإجراءات تنفيذه في اقتراف جريمة الرشوة

ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة المنهج التاريخي في تحليل التحولات التي طرأت على المجتمع المصري وعلاقتها بالمشكلات الاجتماعية ، وقد قامت الباحثة بتحليل مضمون بعض ملفات القضايا والتقارير ومحاضر التحقيق الخاصة بجرائم الرشوة في الفترة من (1961م- 1974م).

كذلك قامت الباحثة بإجراء مقابلات فردية وجماعية للمسئولين عن تطبيق القانون، وقد استعانت الباحثة بإحصائيات الجريمة من تقارير الأمن العام ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- عدم الاستقرار الاقتصادي أدى إلى زيادة جرائم الرشوة .
- أدى التعارض بين ما تنادي به الدولة من تحولات وما هو قائم بالفعل إلى انتشار ظاهرة الرشوة.
- تنتشر الرشوة بصورة واضحة في مختلف المؤسسات الخدمية .
- يؤدى انخفاض المستوى الاقتصادي وانخفاض المستوى التعليمي وزيادة التبعات

والأعباء الاقتصادية إلى انتشار جريمة الرشوة .

- **دراسة عزة علي كريم (1983م) : بعنوان " تحليل سيسولوجي لجريمة الاختلاس ، مع دراسة تطبيقية على بعض التنظيمات في مصر ".**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين محاولات التطبيق الاشتراكي في مصر في الفترة من (1961م– 1973م) وبين انتشار جريمة الاختلاس في مصر.

ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بالاطلاع على سجلات قضايا المتهمين للتعرف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالمختلسين ، كذلك استعانت الباحثة بالمصادر الإحصائية السنوية الخاصة بالقضاء وإحصائيات وزارة الداخلية ،ثم قامت بتحليل مضمون ملفات قضايا الاختلاس في الفترة من (1961م – 1973م)،ومن ثم دراسة عشر حالات من المسجونين بليمان طرة من مرتكبي جريمة الاختلاس .

ومن بين ما توصلت إليه هذه الدراسة :

- ترتفع جريمة الاختلاس بين المتزوجين عن غير المتزوجين ، وخصوصاً في الفئات التي يتراوح عمرها ما بين 30–40 سنة .
- ترتفع جريمة الاختلاس بين العاملين بالأعمال الفنية .
- ترتفع جريمة الاختلاس بين سكان المدينة أكثر من غيرهم،كما ترتفع بين ذوي التعليم المنخفض .
- تكون جريمة الاختلاس مشتركة بين أكثر من فرد .
- من أهم دوافع الاختلاس سوء النظام الإداري والإهمال .
- من عوامل زيادة الجريمة وانتشارها زيادة التطلعات وزيادة متطلبات الحياة.

6- دراسة سيد عويس ، شهيدة الباز (1966م) : بعنوان " ظاهرة الجريمة في محافظة أسوان " .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم الجريمة واتجاهاتها وأنماطها في محافظة أسوان ، وذلك للكشف عن التغير الذي حدث في الجريمة نتيجة لتغير طبيعة المجتمع في أسوان من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي .

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قام الباحثان بحصر الفترة التي يتضح فيها بجلية التغيير في حجم الجريمة واتجاهاتها وأنماطها داخل محافظة أسوان، حيث كانت هذه الفترة ما بين عامي 1959م – 1964م،من هنا تحدد المجال البشري للبحث بالأشخاص الذين ارتكبوا الأنماط المختلفة للجرائم في محافظة أسوان في هذه الفترة .

وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الإحصائي الذي يتمثل في تفريغ البيانات وجدولتها واستخراج النتائج بعد ذلك والتي كان من أهمها :

- أنماط الجريمة العامة في محافظة أسوان هي القتل والشروع فيه والسرقات والشروع فيها ، والحريق العمد ، ثم الخطف .
- كانت أعلى نسبة جريمة جنايات خلال سنة 1959م هي جريمة القتل والشروع فيه، كذلك كانت مرتفعة خلال الفترة من سنة 1960م إلى سنة 1964م ، أما أقل الجنايات حدوثاً فهي الخطف حيث وقعت جناية واحدة سنة 1959م ، وأيضاً جناية واحدة سنة 1964م .
- أما بالنسبة للجنح في محافظة أسوان ، فتبين أن أنماطها هي السرقات المختلفة (مساكن – ماشية ... الخ) ، أيضاً الإتلاف والتخريب وتسميم الماشية والضرب والحريق والإهمال والإصابة الخطأ .

- **دراسة محمد يوسف بدر الدين (1979م)** : بعنوان" **مقدمة لمسح عام للجريمة في مصر** ".

دراسة إحصائية ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل البيانات الإحصائية حول الجريمة التي وقعت في مصر خلال الفترة من سنة 1938م إلى سنة 1977م ، وذلك لمعرفة التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمع من خلال معدلات الجريمة باعتبارها إحدى المؤشرات التي تعبر عن طبيعة تلك الفترة .

ولتحقيق هدف هذه الدراسة،قام الباحث بدراسة الأشخاص الذين ارتكبوا جنايات بمختلف أنواعها،وقبض عليهم،وتمت إدانتهم وإيداعهم في المؤسسات العقابية في الفترة الواقعة من سنة 1938م إلى سنة 1977م في جميع محافظات جمهورية مصر العربية.

ومن بين ما توصلت إليه هذه الدراسة :

- انخفاض معدلات الجريمة في التسعينيات عن الفترة في الخمسينيات والستينيات .
- لوحظ أن معدل الجريمة في المجتمع يتأثر سواء بالارتفاع أو بالانخفاض في أنواع معينة من الجنايات تبعاً للتغيرات المفاجئة التي تحدث في المجتمع مثل : الحروب والثورات وغيرها ، حيث إن هذه التغيرات تؤثر بدورها على النظام الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع .
- هناك جنايات تنخفض أثناء فترات الحرب مثل جنايات الخطف .
- **دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (1973م)** : بعنوان " **دراسة لظاهرة الجريمة في قرية طهواي** " .

وكان من أهداف هذه الدراسة:

- تحديد العلاقة بين فئة الغجر من أهالي قرية طهواي وغيرها من القرى التي نزحوا إليها .

- تحديد نوع الجرائم التي ترتكبها هذه الفئات .
- التعرف على السمات العامة التي تميز هذه الفئة عن غيرهم من المجرمين.
- الوقوف على العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى انحرافهم .
- الكشف عن جوانب التغير الاجتماعي الناشئ عن هجرتهم وسوء تكيفهم وانحرافهم.
- استخلاص حلول لظاهرة الجريمة لدى هذه الفئة .

وقد اتبع في إجراء هذه الدراسة منهج يقوم على الآتي :

أولاً : إجراء دراسة إحصائية تناولت البيانات الخاصة بمن سبق ضبطهم من الغجر من أهالي قرية طهواي ، والجرائم التي ارتكبوها ، ومناطق ارتكابها ، وذلك بهدف التحقق من الفروض المتصلة بهذه البيانات .

ثانياً : القيام بدراسة استطلاعية تمت بقرية طهواي وغيرها قامت على المشاهدات ، والملاحظات الشخصية ، والمقابلة سواء بالنسبة للغجر أو المواطنين من الفلاحين.

ثالثاً : جمع البيانات وتسجيلها باستمارة البحث التي تم تصميمها ، وأمكن عن طريقها الحصول على البيانات الكافية للتحقق من صحة الفروض التي وضعت في هذه الدراسات الاستطلاعية التي تم إجراؤها ، أو على البيانات الإحصائية التي أمكن الحصول عليها ، وقد أجريت هذه الدراسة خلال الفترة ما بين نوفمبر 1969م وآخر يوليو 1970م على طائفة الغجر الذين يقيمون في المحافظات المختلفة سواء أكانوا ذكوراً أو إناثاً ممن تجاوز سنهم السادسة عشر، وقد بلغ عددهم 180 شخصاً منهم 112 بقرية طهواي والباقون موزعون على القرى الواقعة ببقية محافظات مصر .

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة :

- تمثل فئة السن من 30 إلى أقل من 40 سنة أعلى نسبة من المجرمين الغجر، تليها فئة السن من 20 إلى أقل من 30 سنة .
- وجد أن احتراف الغجر للجريمة والسرقة مرتبط بالتنشئة الاجتماعية .

- لا يميل الغجر إلى الاستقرار في مكان واحد وهذا أمر مرتبط بارتكاب السرقة والظروف المهيئة لها في أماكن مختلفة .

- **دراسة محمد الغريب عبد الكريم** (1981م): بعنوان " **ظاهرة الأخذ بالثأر**"

وقد هدفت هذه الدراسة إلى المعرفة العلمية الكاملة حول ظاهرة الأخذ بالثأر في صعيد مصر ، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث ببناء مقياس لاتجاهات السكان نحو ظاهرة الأخذ بالثأر وقد طبّقه على أرباب الأسر في قرى عرب محروس وعرب الأطاولة والعزبة والعرب في محافظة سوهاج في العام الدراسي لسنة 1979م – 1980م ، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- أن هناك اتجاهاً موجباً لدى المبحوثين نحو الرغبة في الأخذ بالثأر ولكن بدرجة أقل،وهذا يثبت أن هناك أسباباً و دوافع قد أحدثت تغيراً في الاتجاه العام نحو ظاهرة الثأر لدى سكان صعيد مصر بوجه عام، ويرى الباحث أن هذا التغير يرجع إلى التغير الثقافي والصناعي والعمراني الحديث في محافظة سوهاج بوجه خاص.
- أن هناك علاقة ارتباطية بين السن والاتجاه نحو الرغبة في الأخذ بالثأر حيث تبين أنه كلما ارتفع السن كلما ارتفعت درجة الاتجاه نحو الرغبة في الأخذ بالثأر والعكس صحيح .
- هناك علاقة ارتباطية سالبة بين درجة التعليم ودرجة الاتجاه نحو الرغبة في الأخذ بالثأر والعكس صحيح .
- أن درجة الاتجاه نحو الرغبة في الأخذ بالثأر ترتفع لدى المشتغلين بالعمل الزراعي وتقل لدى فئة الموظفين وأصحاب المهن الحرة ورجال القوات المسلحة .

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

- **دراسة أندرسون (Anderson) (1986م)**: بعنوان "**الجريمة وسوق العمل**".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الجريمة وسوق العمل في أمريكا

اعتماداً على الإحصائيات الفيدرالية التي صدرت ما بين عامي (1973م– 1980م) .

ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة المنهج الإحصائي لدراسة العلاقة بين الجريمة وسوق العمل اعتماداً على الإحصاءات السنوية المنشورة للسكان والمصنفة حسب العمر والنوع ، وإحصاءات المقبوض عليهم حسب العمر ، وإحصاءات سوق العمل المنشورة والمصنفة حسب الحالة العملية (من لا يعملون – من يعملون بعض الوقت – من يعملون بأجور منخفضة – من يعانون من البطالة) ، وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

- ارتفاع نسبة المقبوض عليهم بين العاطلين عن العمل .
- ارتفاع نسبة المقبوض عليهم من المراهقين ممن يعملون ساعات منخفضة وبأجر منخفض .
- ارتفاع نسبة المقبوض عليهم ممن لا يعملون في حين أن من يعملون بأجر منخفض سجلوا أقل نسبة بين المقبوض عليهم .
- **دراسة مكاثور(Mcathur)(1985م)**: بعنوان"**اختلاس الموظف وطرق الوقاية**".

وهدفت هذه الدراسة إلى اختبار أنماط اختلاس الموظفين التي تظهر في المخازن التجارية الكبيرة والمخازن الخاصة ، والطرق التي تفيد في منع هذا السلوك .

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باختيار عينة مكونة من (38) مخزناً خاصاً و(38) مخزناً كبيراً (عاماً) في العاصمة الأمريكية،وتم الحصول على البيانات من خلال استخدام دليل مقابلة طبق على عينة من الإداريين في المخازن المختارة،وتم تحليل البيانات باستخدام مربع كافٍ لتحديد الاختلافات ذات الدلالة بين المخازن التجارية العامة والمخازن الخاصة بالنسبة للتعرض للعجز كنتيجة للاختلاس،وقد دلت النتائج على:

- درجة العجز الناتجة عن الاختلاس تختلف بدرجة واضحة بين المخازن الكبيرة والمخازن الخاصة .

- اختلاف نمطي المخازن فيما يختص بمكان اختلاس البضائع .
- اختلاف نمطي المخازن بوضوح في مكافأة الموظفين الذين يبلغون عن المختلسين .

3- **دراسة شونج (Chung) (1985م)**: بعنوان " **تأثير المجتمع المحلي على الجريمة في ولاية أوهايو**".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين بناء المجتمع المحلي وعدد المقبوض عليهم،ووصولاً إلى ذلك استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي بالاعتماد على إحصاءات السكان والجريمة لعام 1980م،وتم استخدام تحليل الانحدار لتحليل العلاقة بين عناصر بناء المجتمع المحلي ومختلف أنماط الجريمة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ترتبط درجة التفكك الاجتماعي ارتباطاً إيجابياً مع التغير في معدل الجرائم بين الإناث والمراهقات .
- ترتبط متغيرات التفكك الاجتماعي بجرائم العنف .
- أيدت إحصائيات السكان الذكور نظرية الثقافة المنحرفة للطبقة الدنيا كمتغير للانحراف .
- **دراسة شيكوس(Chicos)(1987م)**: بعنوان "**معدلات الجريمة والبطالة** ".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين البطالة ومعدلات الجريمة من خلال نتائج عدد من الدراسات التي أجريت لمعرفة هذه العلاقة في أمريكا ، وقد اعتمدت الدراسة الحالية على نتائج (63) دراسة أجريت لدراسة العلاقة بين البطالة وجرائم الملكية ، أو كانت البطالة أحد متغيرات الدراسة ، كما كانت من بين هذه الدراسات (40) دراسة أجريت سنة 1970م ، حيث كانت البطالة مرتفعة بشكل واضح وقد دلت النتائج على:

- هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين البطالة وارتفاع معدل جرائم الملكية

خصوصاً: السطو واللصوصية والسرقة ليلاً في مختلف المناطق الجغرافية.

- هناك علاقة إيجابية بين البطالة وزيادة جرائم التهجم والقتل .
- زادت العلاقة بين البطالة وارتفاع معدلات الجرائم في السبعينيات عن ذي قبل .

5- دراسة وليام (William) (1986م) : بعنوان " التحضر وتأثيره على معدلات الجريمة في ريف المسيسبي " .

وهدفت هذه الدراسة الكشف عن العلاقة بين التغير الاجتماعي في المجتمع الأمريكي ومعدلات الجريمة في الريف (جرائم التخريب– الملكية).

ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الإحصائي معتمداً على إحصاءات المسح الكبير للجريمة لولاية المسيسبي .

وكان من نتائج هذه الدراسة :

إن التغير الاجتماعي المتمثل في (التعليم والقرب من المواصلات والقرب من المناطق الحضرية) يؤثر في زيادة معدلات الجريمة ، ولكنه تأثير غير ذي دلالة، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار في تفسير الإحصاءات.

ثالثاً : الدراسة الحالية في ضوء الدراسات السابقة :

بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت العوامل الدافعة لارتكاب الجريمة نستخلص من تلك الدراسات ما يلي :

- تنتشر الرشوة بصورة واضحة في المؤسسات الخدمية .
- يؤدى سوء النظام الإداري وزيادة الأعباء والتبعات الاقتصادية وانخفاض المستوى الاقتصادي إلى انتشار جرائم الرشوة والاختلاس .
- ركزت الدراسات الأجنبية على أن التفكك الاجتماعي وقلة فرص العمالة أدت إلى زيادة الجرائم بصفة عامة .
- هناك دور للتنشئة الاجتماعية في الميل لارتكاب الجرائم .

- هناك أثر كبير لجماعة الأصدقاء في التشجيع على ارتكاب الجرائم .
- تختلف أنواع الجريمة بحسب نوع المجتمع والثقافة السائدة فيه .
- هناك علاقة ارتباطية سالبة بين المستوى التعليمي وارتكاب الجريمة، بمعني أنه كلما انخفض المستوى التعليمي للفرد زاد ميله نحو ارتكاب الجريمة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فيما يلي :

- استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة ، حيث يحقق هذا المنهج نتائج أكثر دقة وعمقاً .
- تصميم طريقة أسئلة الاستبانة وأسلوبها وصياغتها المستخدمة في هذا البحث.
- صياغة تساؤلات الدراسة والأساليب الإحصائية التي يمكن استخدامها للإجابة عن هذه التساؤلات .

الإطار النظري :

تأتي الجريمة والسلوك الإجرامي بشكل عام في مقدمة السلوكيات الخطيرة على حياة الفرد والمجتمع، وتعتبر الجريمة إحدى المشكلات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الإنساني في كافة عصوره وعلى اختلاف نظمه وأشكاله، وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعيين ورجال الدين والفلاسفة وحاولوا أن يبدوا فيها رأياً ويتلمسوا لها حلاً ويقدموا لها تحليلاً(محمد الجوهري، 1980م، ص499).

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الجريمة تعد مظهراً من مظاهر سوء التنظيم الاجتماعي، وهي دليل تفكك المجتمع وتدهور قيمه وأخلاقياته ، وهناك من ذهب إلى القول بأن الجريمة تعبير طبيعي ومظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية يلزم وجودها (إبراهيم أبو الغار، 1985، ص، ص4 – 5).

وتعد الجريمة ظاهرة ذات أبعاد متعددة ، حيث إنها تمارس داخل جماعة أو مجتمع، كما أنها تنطلق من منطلقات اجتماعية وثقافية، إلى جانب أنها ترتبط من حيث

نوعيتها وطبيعتها وكثافتها ومسارها بظروف المجتمع وبنائه الاجتماعي والديني (نبيل السمالوطي، 1983م، ص435)، وذلك يعني أن الجريمة هي نتيجة لمجموعة من العوامل التي يرتبط بعضها ببعض، والتي تنتظم في نسق معين بحيث تؤدي في مجموعها إلى إحداث النتيجة، مما يستلزم ضرورة تحليل تلك العملية المتواصلة التي تتضمن مجموعة مترابطة من العوامل والمتغيرات، وذلك لأن الجريمة هي ظاهرة معقدة ذات عوامل متعددة، وهذه العوامل والمتغيرات، تختلف باختلاف مصادرها، فبعضها شخصية تتعلق بتلك السمات والخصائص والصفات غير السوية التي تتصل بشخص المجرم، والبعض الآخر عوامل بيئية، وهي التي تتصل بالظروف الطبيعية والمواقف الاجتماعية غير السوية التي يعيش فيها المجرم ، بالإضافة إلي عوامل ثقافية أخرى تتصل بالثقافة العامة للمجتمع ، دون أن يعني تعدد الأسباب عدم تصنيفها من حيث أولوية قوة تأثيرها في إحداث النتيجة (عدنان الدوري، 1984م، ص، ص60 – 61).

وبحكم تعقد هذه الظاهرة الاجتماعية الإنسانية، اختلف العلماء والمتخصصون في تفسير الجريمة والسلوك الإجرامي بشكل عام؛ لذا انقسموا إلى اتجاهات وفقاً للمنطلقات النظرية لكل منهم، وهي بلا شك تشكل تراثاً نظرياً كبيراً أسس إلى سيادة المنهج العلمي في تناول هذه الظاهرة، وقد صنف البعض هذه الاتجاهات إلى كلاسيكية ومحدثة،وآخرون صنفوها إلى اتجاهات كلاسيكية واتجاهات جغرافية وأخرى اقتصادية،في حين يرى البعض ضرورة تصنيف هذه الاتجاهات وفق نظرياتها الأساسية التي تشكل منهلها الفكري والنظري.

بغض النظر عن مدى الاختلاف أو الاتفاق في تصنيف هذه الاتجاهات والنظريات فإنه دون شك هناك إجماع على أنها متواجدة ، وكل منها يسعى لمعرفة الأسباب والعوامل الدافعة للجريمة ، ومن هذه الاتجاهات والنظريات :

أولاً : الاتجاه الفلسفي :

فقد حاول هذا الاتجاه التوفيق بين الفلسفات الأخلاقية المثالية، وبين الفلسفات النفعية ، حيث بررت الفلسفات المثالية العقاب بالدين أو بفكرة التكفير أو بالقانون الأخلاقي،أو بالمنطق المطلق، أو بفلسفة الجمال،وهي تعتمد على العقل والإدراك العقلي كمصدر مطلق للسلوك الاجتماعي،وهذا يقوم على المنفعة ومبدأ اللذة أو المتعة وجوهر هذا التفسير يقوم على أن الإنسان حر فيما يختاره من سلوك يحقق له أكبر قدر من المنفعة واللذة، والسلوك الإجرامي،هو سلوك إنساني يختاره الفرد على أساس الموازنة بين مقدار ما يحققه له هذا السلوك من متعة ولذة محتملة من جهة، ومقدار ما يلحق به هذا السلوك من ضرر وألم نتيجة قيامه بالفعل من جهة أخرى؛ لذلك يختار الفرد بين جريمة معينة وأخرى (عدنان الدوري،1984م،ص،ص83 –89).

ثانياً : الاتجاه الجغرافي :

وقد ظهر هذا الاتجاه في فرنسا وإنجلترا،وابتدأ بدراسات في الاجتماع القانوني للفيلسوف الفرنسي (مونتسكيو)، حين ذهب في كتابه "روح القوانين" إلى أن نسبة الإجرام تزداد كلما اقتربنا من خط الاستواء، وأن نسبة إدمان المسكرات تزداد كلما اقتربنا من القطبين، أما (كيتليه) فقط طرح بأن الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص تزداد في الجنوب وفي الفصول الحارة، أما الجرائم ضد الملكية فتسود في المناطق الشمالية في فصل الشتاء (إبراهيم أبو الغار،1985م،ص44)، واتفق معهم في الجوهر (دير جيري)، حين خلص من دراسته للجريمة إلى زيادة عدد الجرائم ضد المتلكات في الجانب الشمالي من فرنسا في مقابل نقصانها في الفترة نفسها في الجانب الجنوبي،في حين أن الجريمة ضد الأشخاص تزداد جنوباً وتقل شمالاً (السيد رمضان، 1985م،ص132).

ثالثاً : الاتجاه البيولوجي :

يعتبر الاتجاه البيولوجي من الاتجاهات المبكرة التي شهدت انتشاراً واسعاً في

القرن التاسع عشر ، ويرجع ذلك إلى التقدم الكبير الذي أحرزته العلوم البيولوجية وخاصة دراسة العمليات الخاصة بوظائف الغدد (السيد على شتا ، 1987م،ص80)، وقد تأثر هذا الاتجاه في بداية نشأته بظهور نظرية دارون عن التطور والدراسات التي قام بها علماء الانثربولوجيا عن الإنسان البدائي ، كما تأثرت بظهور الاتجاه الوضعي على يد أوجست كونت (إبراهيم أبو الغار ، 1985م، ص 28).

وقد تزعم هذا الاتجاه العالم الإيطالي (شيزار لومبروزو) وتقوم فرضيته على أساس فكرة الحتمية البيولوجية، ومفادها أن الإنسان كائن حي بيولوجي يعيش من خلال تركيب عضوي معين ووظائف متعددة تجعل من الإنسان وحدة وظيفية متكاملة تجمع بين التكامل العضوي والعصبي والبيوكيمائي(إبراهيم أبو الغار،1985م، ص30)، وتلعب هذه العوامل البيولوجية دوراً هاماً في تحديد السلوك الإنساني بصفة عامة والسلوك الإجرامي بصفة خاصة ؛ لذا أكد لومبروزو في كتابيه " الرجل المطبوع " و " الرجل المجرم " (1876م – 1878م) ، بأن الرجل المجرم يمكن تمييزه عن سواه بسمات جسمية ، حيث يولد وسمات الجريمة مطبوعة على جسمه ، ومثل هذه السمات تخلق فيه اندفاعية فطرية طبيعية تجعله أكثر من غيره اندفاعاً نحو ارتكاب الجريمة (عدنان الدوري ، 1984م ، ص122) .

واعتبر أنصار هذا الاتجاه أن العوامل الوراثية تلعب دوراً مهماً في انحراف الأفراد بصورة مباشرة أو تهيئتهم للانحراف،حيث أرجع بعضهم السلوك الإجرامي إلى اضطرابات الغدد الصماء ، وأهمها الغدة النخامية التي توجد وسط الرأس،والغدد الدرقية وتقع على جانبي القصبة الهوائية (نبيل السمالوطي ، 1973م، ص485)، لذا صنف هذا الاتجاه المجرمين إلى خمسة أنواع وهم:(عدنان الدوري،1984م ص 19).

– **المجرم المطبوع**:ويرجع إجرامه إلي الارتداد الوراثي،أو يختلط بأعراض مرضية مختلفة.

- **المجرم المعتاد** : ويرجع إجرامه إلى الارتداد الوراثي والشخصية الصرعية معاً ، ويختلف عن المجرم المطبوع في الدرجة فحسب .
- **المجرم المجنون** : وهو ذو شخصية صرعية ومرتدة وراثياً ، ويتميز باضطرابات ذهانية شديدة
- **المجرم العاطفي** : وهو الذي يختلف عن المطبوع من حيث بعض مظاهره الجسدية ، ومن حيث بواعث جريمته ، وشدة حساسية العاطفة ،ويضع (لومبروزو) المجرم السياسي تحت هذا الصنف بوجه خاص .
- **المجرم بالصدفة** : أو ما يسميهم (لومبروزو) " شبه المجرم"، حيث يقترف الجريمة عن طريق الصدفة ، وهو ليس مصاباً بأي من الأعراض السابقة .

وبناءً على نظريات (لومبروزو) ، تعتبر الجريمة والسلوك الإجرامي ظاهرة حتمية مستمرة ، ولا يمكن القضاء عليها ، إلى جانب ذلك لم يهمل هذا الاتجاه تأثير عامل درجة الحرارة ، إضافة إلى عامل العنصر (عدنان الدوري، 1984م ، ص. ص124 – 125) .

رابعاً : الاتجاه النفسي :

يؤكد علماء النفس المعاصرون على أن متطلبات التوافق الاجتماعي ومستلزمات الصحة النفسية ،أن تكون شخصية الفرد سوية متكاملة ،لا تعاني أي صراع بين ثناياها ،والصراع بمعناه العام ،هو تعارض قوتين ،إحداهما مانعة والأخرى دافعة ، وقد يكون الصراع شديداً وقد يكون بسيطاً ،ومصدر الصراع إما أن يكون خارجياً ، نتاجاً لعوائق اجتماعية ،اقتصادية ، ثقافية ،التي تعترض حياة الفرد بصورة ظاهرة ،وقد يكون داخلياً ،حين يكون نتيجة لتعارض مجموعة متباينة من دوافع متعددة ،إلا أن الصراع الخارجي ينحدر في النهاية ويتحول إلى صراع داخلي ،ولهذا غالباً ما يقتصر علماء النفس مصطلح الصراع على الصراع النفسي الداخلي وحده ،لأنه غالباً ما يكون صراعاً قوياً يؤدي

إلى حالة مستديمة من التوتر والقلق(عدنان الدوري،أحمد أضبيعة، 1998م،ص209).

وقد يخفق الإنسان في التغلب على أسباب صراعه،مما يؤدي إلى إصابته بأزمة نفسية،وهي حالة مستعصية من الصراع،يفشل الفرد في حلها بطريقة إيجابية واقعية، وهي تقوم على دوافع لا شعورية خفية ويجهل الفرد أسبابها، وفشل الفرد في تصفية أزماته النفسية المختلفة بكل الوسائل المتيسرة له، يؤدي إلى سوء التوافق ، ولعل أخطر أنواع سوء التوافق، ما يسمى بأمراض الذهان، والتي غالباً ما يشار إليها بالجنون (أحمد عزت راجح ، 1963م ، ص،ص565 – 567) .

وللأزمات النفسية الشديدة آثارها المباشرة وغير المباشرة على السلوك الفردي بوجه عام، فقد يؤدي بعضها إلى تغير واضح في سلوك الفرد،كسرعة التهيج وسرعة الغضب،وعدم القدرة على ضبط انفعالاته النفسية،والقلق،وقد يؤدى إلى إسراف الفرد في عادات معينة،كالإسراف في التدخين،أو الأكل،أو النوم، أو في تعاطي المخدرات (أحمد عزت راجح،1963م،ص،ص565 –567).

وقد تدفع بعض آثار هذه الأزمات النفسية الحادة الفرد إلى العدوان ، ويتزعم هذه المدرسة (فرويد) ، وهي مدرسة تقوم على فكرة الحتمية السلوكية ، أو الجبرية السيكلولوجية ، وهذا معناه أن كل ظاهرة سلوكية تنشأ عن أسباب ومقدمات حدثت في حياة الفرد السابقة ؛ ولذلك فإن السلوك النهائي هو النتيجة الحتمية للسبب الذي كان وراءه ، وقد أرجع (فرويد) السلوك الشاذ إلى تلك الصراعات ، التي تحدث بين القوى الشعورية من جانب ، القوى اللاشعورية من الجانب الآخر .

تعتبر الشخصية وتطورها الحجر الأساسي في نظرية التحليل النفسي ، حيث يرى فرويد، أن للشخصية الإنسانية ثلاثة جوانب وهي :

– **الجانب الأول** : والذي يشمل على الدوافع الفطرية الأولية ، التي تمثل طبيعة الإنسان الحيوانية وتسمي بالهو ، وهي دوافع فطرية لا شعورية ، تتصل بميزات

النوع ، ولا صلة لها بعالم الواقع الذي يتمثل القيم الأخلاقية، والمعايير الاجتماعية والثقافية ، وهي لذلك دوافع قوية ، تستلزم الإرضاء والإشباع .

- **الجانب الثاني** : فهو الجانب الواقعي ، أو الجانب الشعوري ، الإرادي ، الإدراكي ، الذي يتكون من خلال اتصال الطفل بعناصر العالم الخارجي الذي يحيط به ، ويسمي بالأنا ، وهو الذي يمثل مركز الإدراك ، والذي يشرف إشرافاً مباشراً على السلوك الإرادي ، لأن وظيفة الأنا هي التوفيق بين مطالب الهو من جهة ، وبين متطلبات الواقع الخارجي من الجهة الأخرى ، وبذلك يكون الأنا أداة التكيف للبيئة ، وأداة تطبيع السلوك تطبيعاً اجتماعياً.
- **الجانب الثالث** : فهو الذي يدعوه (فرويد) بالأنا الأعلى ، ويشتمل على مجموعة القيم والمعايير ، والمعتقدات والمبادئ الأخلاقية التي تتكون لدى الفرد في سن مبكرة، بمعنى آخر ، يمثل الأنا الأعلى السلطة الداخلية لدى الفرد ، وهي سلطة تقوم بدور الرقابة النفسية على نشاط كل من الجانبين الآخرين للشخصية . (ارنست جونز، 1956م، ص، ص25-35).

ويرى فرويد أن تكامل الشخصية واتزانها يعتمدان على تنظيم قوة الصراع الناشئ بين القوى الثلاث التي تمثل جوانب الشخصية ، وهذا يعني ، أن على الأنا أو الذات العاقلة أن ترضى الدوافع الفطرية للهو بشكل يحقق صالح المجتمع من جهة ، وبما لا يترتب عليها شعور الفرد بالذنب الناشئ عن سخط الأنا العليا ، فإذا نجح الأنا في مهمته اتجهت الشخصية نحو الاتزان والتكامل والسوية ، وإن فشل في ذلك اختل توازن الشخصية ، وكانت النتيجة اضطراباً عصابياً ، أو مرضاً ذهانياً ، أو سلوكاً لا اجتماعياً ، أو غير ذلك من الأنماط السلوكية الشاذة (عدنان الدوري ، أحمد محمد أضبيعة ، 1998م ، ص213).

وينكر أصحاب مدرسة التحليل النفسي أهمية عامل الوراثة في تكوين السلوك

المنحرف بصورة قاطعة ، وتفسيرهم للجريمة ، هو تفسير نفسي ، يقوم على عوامل مكتسبة ، تتكون خلال مراحل تطور الشخصية ، وبوجه خاص ، مرحلة الطفولة المبكرة، ويعتبرون مرحلة الطفولة المبكرة حجر الزاوية في تكوين شخصية الفرد ، بوصفها المسؤولة عن مستقبل صحته النفسية والعقلية ، لأن اتجاهات الفرد النفسية الأساسية تتكون خلال هذه المرحلة ، وتندثر بين طيات اللاشعور ، لتصبح في النهاية بواعث ومحركات لا شعورية للسلوك .

وبالنسبة لهم ، يعتبر السلوك الإجرامي حصيلة صراعات لا شعورية عاطفية حادة ، يتعرض لها الفرد خلال فترة مبكرة من حياته ، والإنسان المجرم، هو ذلك الذي أخفق في ترويض دوافعه الأولية ، أو فشل في تصعيدها في أنماط سلوكية مقبولة ، لذلك ، فالسلوك الإجرامي بالنسبة لهم ليس إلا تعبيراً سلوكياً مباشراً عن دوافع غريزية كامنة حيناً ، أو هو تعبير رمزي عن رغبات مكبوتة حيناً آخر .

بعبارة أخرى ، إن السلوك الإجرامي هو نتيجة سوء تكيف الذات العاقلة، أي الأنا ، وذلك بسبب ما تعرضت له هذه الذات من صراعات حادة ، جرت بين الهو أو الذات غير العاقلة من جهة ، وبين الأنا العليا من جهة أخرى، من هنا يكون الاختلاف بين الشخص المجرم ، والشخص السوي ، فالأول هو الذي يستطيع تصعيد بواعثه الإجرامية بسلوك اجتماعي مقبول ، أما الثاني (المجرم) يفشل في مثل هذا المسعى ، فيتورط في سلوك إجرامي ، أما الاختلاف في القدرة على المقاومة فهذا عائد لعوامل التنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد خلال مراحل تربيته الطويلة .

خامساً: الاتجاه الاقتصادي :

يعد الاتجاه الاقتصادي أحد الاتجاهات الرئيسية المهمة في تفسير السلوك الإجرامي نظراً لما تؤديه العوامل الاقتصادية من أدوار مهمة في تشكيل السلوك الإنساني بصفة عامة والسلوك الإجرامي بصفة خاصة ، وقد بدأ الاهتمام بدراسة البواعث

الاقتصادية كسبب من أسباب السلوك الإنساني بوجه عام وعلاقة هذه البواعث بالجريمة والسلوك الإجرامي بوجه خاص منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حيث اعتبرت مشكلة الفقر أبرز الظواهر الاقتصادية في التفسير الاقتصادي للجريمة (عدنان الدوري ، أحمد محمد أضبيعة ، 1998م ، ص99) .

وينطلق هذا الاتجاه من اعتبار أن التنظيم الاقتصادي للمجتمع ، هو الذي يقرر إلى حد ما باقي التنظيمات الاجتماعية والثقافية لذلك المجتمع (عدنان الدوري ، 1984م ، ص100) ، وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى السلوك الإجرامي باعتباره من معطيات التفاوتات الاقتصادية بين الأفراد (حسن أحمد أبو زيد، 1990م، ص71) ، وبالتالي فهم يفسرون الجريمة والسلوك الإجرامي في ضوء النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظرة التكوينية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الرأسمالي باعتبارها تمثل المجتمع النموذجي لانتشار الجريمة والمشكلات الاجتماعية (أحمد مجدي حجازي ، شادية قناوي ، 1985م ، ص73) .

ويرى هذا الاتجاه أن الجريمة هي مظهر من مظاهر السلوك الإنساني الذي ينبعث عن طبيعة الإنسان الأنانية ،وهذه الأنانية ليست فطرية موروثة ،بل هي مكتسبة تخضع إلى حد كبير لأسلوب الإنتاج ،هذا الأسلوب الذي يقوم على أساس استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ،ويلخص منظرو هذا الاتجاه موقفهم في أن النظام الرأسمالي وأسلوب إنتاجه القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.هو الذي يؤدي إلى انتشار الجريمة ،وهو سبب كل الجرائم ،لأنه نظام يقوم على الفردية المطلقة واستغلال البرجوازية مالكة وسائل الإنتاج للطبقة العاملة ،لذا فالجريمة هي نتاج لظروف الاقتصاد التنافسي والاستغلال في المجتمع الرأسمالي (حسن أحمد أبو زيد ، 1990م ، ص72) .

ويمكن القول بأنه لا مجال لنكران دور العامل الاقتصادي في تكوين السلوك الإنساني ، إلا أن العامل الاقتصادي يبقى أحد بواعث الجريمة ، وبالتالي ، فهو مفهوم

نسبي يرتبط بشعور الفرد نفسه بالحاجة إلى الشيء ومدى شعوره بالحرمان بفقدان هذا الشيء ؛ لذا فإن ما يظنه الناس عادة بأن الفقر والحرمان السببان الأكبران للسلوك الإجرامي قد لا يمثلان الحقيقة عند بحث الحقائق بإمعان (حسن شحادة سعفان ، 1992م ، ص129) ، كما أكد سيزرلاند بأن الجرائم قد تظهر في المستويات العليا ، حيث يحاول أعضاء الطبقات العليا في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة المحافظة على مظهرهم حتى تظل مكانتهم الاجتماعية ثابتة ؛ ولذلك فهم يلجأون إلى جرائم الرشوة والاختلاس (إبراهيم أبو الغار ، 1985م ، ص83) .

سادساً : الاتجاه الاجتماعي :

يعتبر الاتجاه الاجتماعي بما يحمل من نظريات متعددة أحدث اتجاه ظهوراً في تفسير الجريمة والسلوك الإجرامي،ولكنه مع ذلك فهو أكثر الاتجاهات اتساعاً وأبرزها في مجال البحث والتطبيق،وينطلق هذا الاتجاه في تناوله للجريمة من أن الحياة الجمعية تستلزم قيام مجموعة من القواعد والتنظيمات الاجتماعية التي تحدد مختلف العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد المجتمع الواحد،وهذا يعني أن يكون لكل مجتمع تنظيم اجتماعي خاص،ولكل بناء اجتماعي علاقة واضحة بنوعية وماهية التنظيمات الاجتماعية الخاصة لكل مجتمع (عدنان الدوري،1984م،ص،ص227 –231).

ويقوم الاتجاه الاجتماعي في تفسير الجريمة على افتراض واقع اجتماعي مميز عن الواقع الجغرافي أو الحيواني أو النفسي (إبراهيم أبو الغار،1985م،ص17)، ويعتبر أن السلوك الإجرامي ينتج عن العمليات والظروف الاجتماعية نفسها التي ينتج عنها السلوك السوي، وبالتالي فهم يفسرون الجريمة في ضوء البناء الاجتماعي وما يحويه من حراك وطبقات اجتماعية وتركيب سكاني وصراع،كما يفترضون ضرورة دراسة العمليات التي يصبح عن طريقها الفرد مجرماً،حيث ركز البعض من أنصار هذا الاتجاه على عمليات الضبط الاجتماعي لما لها من دور في التصدي للجريمة وحماية النظام الاجتماعي (حسن

أحمد أبو زيد، 1990م، ص78)، في حين ركز بعضهم الآخر على التغير الاجتماعي في دراسة الجريمة وتفسيرها، وآخرون سلطوا الضوء على العناصر الثقافية؛ لأن الجريمة كظاهرة ترتبط في حدوثها ببعض الظروف الاجتماعية، خاصة أن البيئة الاجتماعية تلعب دوراً مهماً وفعالاً في ارتكاب السلوك الإجرامي (محمد عارف، 1981م، ص86).

لقد مثل هذا الاتجاه الكثيرون من العلماء منهم (كيتليه)، و(جبرائيل تارد)، و(إميل دوركهايم)، و(سيزرلاند)، و(روبرت بيرتون)، و(ميللر)... الخ، وقد وجهوا انتقادات حادة إلى الاتجاه البيولوجي في تفسيره للسلوك الإجرامي، وأرجعوا الجريمة وتفسير السلوك الإجرامي إلى عوامل اجتماعية ونفسية (السيد ياسي، 1963م، ص8)، لأن الجريمة ظاهرة اجتماعية ولها خصائص الظاهرة الاجتماعية نفسها، وهي ظاهرة طبيعية عرفتها كل المجتمعات الإنسانية بأشكال ومعدلات مختلفة، وهي ظاهرة نسبية ليست ثابتة على الدوام (أحمد مجدي حجازي، شادية قناوي، 1985م، ص30).

أما عالم الاجتماع الفرنسي (دوركهايم)، فقد درس الجريمة كظاهرة اجتماعية، معتبراً بأن الفعل يوصف بأنه إجرامي عندما يخدش العواطف القوية والأسس المحددة التي يقوم عليها الشعور الجمعي، فالجريمة ليست فقط في الاعتداء على المصالح الفردية مهما كان هذا الاعتداء صارخاً، بل إنها اعتداء على سلطة متسامية هي سلطة المجتمع (السيد ياسين، 1963، ص27) وقد فسر هذا العالم الجريمة أيضاً في إطار رؤيته لتحول المجتمع من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث، حيث يؤدي هذا التحول إلى الاضطرابات وعدم التوازن، واصطدام القيم والمعايير الجديدة مع القديمة، ونمو الثقافة العنصرية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة. (عدنان مسلم، 1990م، ص212).

ويرى آخرون من ممثلي هذا الاتجاه الاجتماعي أن السلوك الإجرامي مرتبط بالبناء الاجتماعي وليس بالأفراد، وإن كان السلوك الإجرامي يظهر من خلالها، فهو يتخذهم كأدوات للتعبير عن نفسه، وبالتالي ينتفي أي ارتباط بين الجريمة والعوامل غير

الاجتماعية ، فهي ترجع فقط إلى عوامل اجتماعية ترتبط بالبناء الاجتماعي . (السيد رمضان ، 1987م ، ص114).

9- المجتمع الأصلي وعينة الدراسة :

كما تم توضيحه في المجال المكاني والبشرى لهذا البحث فهما يشملان السجناء المحكومين في سجن غزة المركزي (مركز التأهيل والإصلاح) ، وبعد حصر الباحث لعدد هؤلاء السجناء المحكومين وجد أن عددهم هو (106) سجيناً محكومين لمختلف أنواع الجرائم وهم من الذكور فقط ، واستثني الباحث الإناث لقلة عددهم (3 سجينات)، ومن شتى محافظات قطاع غزة، ولصغر حجم مجتمع الدراسة ولسهولة دراسته ؛ لذا تم اختيارهم جميعاً كعينة لهذا البحث.

10- طريقة البحث ومنهجه :

تم اعتماد طريقة المسح الاجتماعي الشامل في سجن غزة المركزي لصغر حجم المجتمع الأصلي وإمكانية دراسته كاملاً ، كذلك استخدم الباحث في دراسته لظاهرة الجريمة المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالطرق والأساليب الإحصائية المعروفة ، ويقوم المنهج الوصفي التحليلي على وصف الظاهرة موضوع الدراسة كما هي موجودة في الواقع باستخدام أدوات ووسائل ملائمة لجمع المعلومات والبيانات المتصلة بها ، ثم تحليل البيانات واكتشاف العلاقات القائمة بين المتغيرات التي يفترض أن لها صلة قوية في صياغة هذه الظاهرة وتشكيلها على النحو الذي هو عليه .

11- أداة البحث (إعدادها وتطبيقها) :

أولا : إعداد الاستبانة في صورتها النهائية :

فيما يتعلق بالأداة التي استخدمها الباحث في جمع البيانات فقد استخدم صحيفة الاستبيان التي اشتملت على مجموعة من الأسئلة التي لها صلة أساسية بدوافع

الجريمة من منظور سوسيولوجي، فقد اشتملت صحيفة الاستبانه على(68) سؤالاً شملت الجوانب التالية :

- أسئلة تتعلق بالبيانات الشخصية .
- أسئلة تتعلق بالظروف السكنية .
- أسئلة تتعلق بالأوضاع الاجتماعية .
- أسئلة تتعلق بالأوضاع الاقتصادية .
- أسئلة تتعلق بالأوضاع التعليمية .
- أسئلة تتعلق بدور الأصدقاء .

بالإضافة إلى أسئلة متنوعة لها دلالات مختلفة تتعلق ببعض الجوانب الخاصة بشخصية المبحوث (السجين) ، ثم تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الدراسات الاجتماعية والنفسية وقد أخذت جميع ملاحظاتهم بعين الاعتبار .

بعد ذلك تم تجريب الاستبانة استطلاعياً على عينة مكونة من (15) سجيناً من المساجين غير المحكومين في سجن غزة المركزي ومن فئات تعليمية مختلفة للتعرف على مواطن الضعف فيها قبل تطبيقها بشكلها النهائي ، وقد تم تصحيح بعض الفقرات والكلمات المبهمة وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتطبيق على عينة الدراسة.

12- تطبيق أداة الدراسة :

بعد إعداد الاستبانة في صورتها النهائية قام الباحث وبمساعدة عدد من القائمين على سجن غزة المركزي وعلى رأسهم مدير السجن بتطبيق الاستبانة وباليد لكل سجين بعد تقسيمهم إلى جماعات صغيرة وفقاً لإقامتهم في السجن ، وأعطى السجناء الوقت الكافي للإجابة عن أسئلة الاستبانة مع الإرشاد المتواصل لهم وتخصيص مساعد لكل سجين لا

يعرف القراءة والكتابة لمساعدته على ملء الاستبانة .

وقد جمعت الاستبانات بعد ذلك ، وتم إفراغها يدوياً .

13- النتائج وتفسيرها ومناقشتها :

أولاً : نتائج البحث :

فيما يلي عرض لأهم النتائج التي تم التوصل إليها للإجابة عن أسئلة البحث:

- إجابة السؤال الأول :

ينص السؤال الأول من أسئلة البحث على " ما الفئة العمرية الأكثر تكراراً في ارتكاب الجريمة لدى عينة الدراسة ؟ "

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب تكرار أفراد العينة في كل فئة عمرية محددة في الاستبانة ومن ثم النسبة المئوية لكل فئة عمرية ، وكانت النتائج كالتالي:

جدول(1) توزيع أفراد العينة وفقاً لفئاتهم العمرية والتكرار والنسبة المئوية لكل فئة عمرية

الرقم	الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
1	مادون الثلاثين	3	٪2.8
2	31–40	55	٪51.9
3	41–50	24	٪22.7
4	51–60	21	٪19.8
5	60 فما فوق	3	٪2.8
	المجموع	106	٪100

من الجدول السابق يتضح أن الفئة العمرية (31–40) سنة هي أكثر فئة عمرية تكراراً من بين أفراد العينة حيث بلغ عددها (55) شخصاً بنسبة 51.9٪، بمعنى أن أكثر من نصف أفراد العينة يقعون ضمن هذه الفئة، وتليها الفئة العمرية (40–50) سنة حيث بلغ عددها (24) شخصاً بنسبة 22.7٪، وهذه النتيجة تتفق مع الواقع الاجتماعي الفلسطيني حيث إنَّ أفراد المجتمع الذكور ما بين سن 31 سنة وحتى 50 سنة يقع على

كاهلهم تحمل أعباء أسرة مترامية الأطراف ، ونظراً للظرف المعيشي والاقتصادي السيئ الذي يعيشه الشعب الفلسطيني فإن رب الأسرة يلجأ إلى الجريمة لتحسين هذه الأوضاع، والدليل الذي يؤكد ذلك أن أفراد العينة ما دون سن الثلاثين عاماً وما فوق سن الستين هم أقل الفئات العمرية تكراراً حيث بلغ كل منهما 3 أشخاص بنسبة 2.8٪ وقد يعود ذلك إلى أن فئة ما دون الثلاثين عاماً يكون عدد أفراد أسرهم قليل وبالتالي متطلباتهم قليلة ، لذلك نادراً ما يقدم أفراد هذه الفئة على ارتكاب الجريمة ونفس الشيء بالنسبة للفئة العمرية ما فوق الستين عاماً حيث عدد أفراد أسرهم قليلا نظراً لأن معظمهم يكونون قد زوجوا أولادهم واستقلوا في حياتهم عن والديهم؛لذلك نجد أن أفراد هذه الفئة نادراً ما يقدمون على ارتكاب الجريمة.

- **إجابة السؤال الثاني :**

ينص السؤال الثاني من أسئلة البحث على " إلى أي مدى يؤثر نوع العمل (المهنة) على ارتكاب الجريمة ؟ "

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب تكرار أفراد العينة في كل مهنة من المهن المحددة في الاستبانة ومن ثم حساب النسبة المئوية لكل مهنة ، والجدول التالي **يوضح هذه النتائج :**

جدول(2) توزيع أفراد العينة تبعاً لنوع العمل (المهنة) والتكرار والنسبة المئوية لكل مهنة

الرقم	متغير نوع العمل (المهنة)	التكرار	النسبة المئوية
1	طالب	8	٪7.6
2	عامل	48	٪45.3
3	موظف	10	٪9.5
4	مزارع	2	٪1.8
5	تاجر	4	٪3.8
6	مهني	15	٪14.1
7	بدون عمل	19	٪17.9
المجموع		106	٪100

يتضح من الجدول (2) أن العمال هم الأكثر ميلاً لارتكاب الجريمة حيث بلغ عددهم (48) شخصاً أي بنسبة 45.3٪ ، يليهم من هم " بدون عمل " وعددهم (19) شخصاً أي بنسبة 17.9٪ ، وهذا دليل على أن نوع العمل الذي يكون عائده الاقتصادي متدنياً يكون دافعاً لدى الشخص لارتكاب الجريمة أملاً منه في تحسين هذا الوضع من خلال الجريمة ، فالعمال احتلوا أعلى النسب من بين المهن المختلفة لأفراد العينة؛ وذلك لأن العمال يعيشون في فلسطين أوضاعاً اقتصادية صعبة من حيث عدم قدرتهم على الاستمرارية في عملهم بسبب عدم توفر فرص العمل الكافية في أراضي السلطة الفلسطينية وكذلك الإغلاقات المتكررة لسوق العمل داخل إسرائيل في وجه هؤلاء العمال، وحالات الحصار التي يعيشها شعبنا الفلسطيني على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى تدنى المستوى المعيشي لهذه الفئة .

كذلك يتضح من جدول (2) أن المهن التي يكون عائدها الاقتصادي دائماً مثل: "المزارعين،والتجار،والموظفين" قد احتلت أقل النسب،وهذا يؤكد بدوره أن نوع العمل (المهنة) يؤثر بشكل مباشر في الدافع لارتكاب الجريمة،وكذلك نوع العمل(المهنة) وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الثاني من أسئلة البحث.

- إجابة السؤال الثالث :

ينص السؤال الثالث من أسئلة البحث على " إلى أي مدى يؤثر المستوى التعليمي للفرد على ارتكابه للجريمة ؟ "

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب تكرار أفراد العينة في كل مستوى تعليمي من المستويات المحددة في الاستبانة، ومن ثم حساب النسبة المئوية لكل مستوى من هذه المستويات،وكانت النتائج كما يلي :

جدول (3) توزيع أفراد العينة تبعاً للمستوى التعليمي والتكرار والنسبة المئوية لكل مستوى .

الرقم	متغير المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
1	لا يقرأ ولا يكتب	16	٪15.1
2	ابتدائي	28	٪26.4
3	إعدادي	29	٪27.4
4	ثانوي	23	٪21.7
5	جامعي	9	٪8.5
6	دراسات عليا	1	٪0.9
المجموع		106	٪100

يتضح من الجدول السابق أن عدد أفراد العينة من الذين لم يكملوا تعليمهم الإعدادي احتل أعلى النسب ، حيث بلغ عددهم(73)شخصاً أي بنسبة 68.9٪، وهذا يدل على أن المستوى التعليمي للفرد يؤثر بشكل مباشر على ارتكابه للجريمة،حيث إنه كلما انخفض المستوى التعليمي للفرد كان دافعاً له لارتكاب الجريمة،وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الثالث من أسئلة البحث.

- إجابة السؤال الرابع :

ينص السؤال الرابع من أسئلة البحث على " إلى أي مدى تؤثر الحالة الاجتماعية للفرد على ارتكاب الجريمة ؟ "

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب تكرا أفراد العينة من المتزوجين (بواحدة أو اثنتين أو ثلاثة أو أربعة)وغير المتزوجين(أعزب أو أرمل أو مطلق) والنسبة المئوية لكل منها،الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4) توزيع أفراد العينة حسب حالتهم الاجتماعية، والتكرار والنسبة المئوية لكل حالة .

الرقم	الفئة العمرية		التكرار	النسبة المئوية
1	المتزوجون	- بزوجة واحدة.	53	٪50
		- بزوجتين .	8	٪7.9
		- بثلاث زوجات.	1	٪0.9
		- بأربع زوجات.	1	٪0.9
	مجموع المتزوجين		63	٪59.4
2	غير المتزوجين	- أعزب .	40	٪37.7
		- أرمل .	2	٪2
		- مطلق.	1	٪0.9
	مجموع غير المتزوجين		43	٪40.6
	المجموع الكلي		106	٪100

يتضح من الجدول السابق أن المتزوجين من أفراد العينة كان تكرارهم أكثر من غير المتزوجين، فقد بلغ عدد المتزوجين (63) شخصاً، أي بنسبة59.4٪، بينما بلغ عدد غير المتزوجين (43) شخصاً،أي بنسبة 40.6٪.

كذلك يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة المتزوجين بزوجة واحدة يمثلون أكثر نسبة من بين المتزوجين واحتلوا نسبة 50٪ من أفراد العينة ككل،يليهم المتزوجون بزوجتين بنسبة 7.6٪ ثم بثلاث زوجات وأربع زوجات بنسبة متساوية مقدارها 0.9٪،وربما يعود ذلك إلى مسئولية الزواج والأولاد وما يتبعها من متطلبات مادية وإنفاق فكل هذا يدفع بدوره الفرد لارتكاب الجريمة،هذا بالنسبة لمن هم متزوجون بزوجة واحدة،أما من هم متزوجون بأكثر من واحدة فانخفاض نسبتهم قد يعود إلى أن من يقدم على الزواج بأكثر من واحدة في مجتمعنا الفلسطيني تكون في العادة ظروفه الاقتصادية جيدة، لذلك فدافعهم الاقتصادي لارتكاب الجريمة تكون نسبته متدنية.

أما بالنسبة لغير المتزوجين فقد احتل من هو أعزب أعلى النسب بينهم بنسبة 37.7٪ من أفراد العينة ككل يليهم من هو أرمل بنسبة 2٪، ثم من هو مطلق بنسبة 0.9٪، فقد يعود ذلك إلى أن عادة المجتمع الفلسطيني تقوم على إلباس الجريمة لمن هو

أعزب من بين أفراد الأسرة في حالة إقدام الأسرة على القتل أو الشروع فيه لأي سبب من الأسباب مثل (الثأر أو العرض أو شجار مع أسرة أخرى) سواء ارتكب الأعزب الجريمة أو لم يرتكبها ، وذلك لأنه من وجهة نظرهم أن الأعزب لا تلقى على كاهله أي مسئولية اقتصادية أو اجتماعية تجاه الأسرة بينما المتزوجون توجد على كاهلهم مثل هذه المسئوليات ، فهم بذلك يلمون شمل الأسرة ويحافظون على ديمومتها.

- إجابة السؤال الخامس :

ينص السؤال الخامس من أسئلة البحث على التعرف إلى أكثر التهم تكراراً بين أفراد العينة .

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب تكرار أفراد العينة حسب الجريمة التي ارتكبها والنسبة المئوية لكل نوع من أنواع الجريمة ، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (5) توزيع أفراد العينة حسب نوع الجريمة ، والتكرار والنسبة المئوية لكل نوع .

الرقم	متغير " نوع الجريمة "	التكرار	النسبة المئوية
1	مخدرات وكحول	18	٪17.1
2	القتل أو الشروع فيه	29	٪27.3
3	سرقة	18	٪17.1
4	نصب	12	٪11.4
5	منافي للحياء	10	٪9.4
6	خطف	3	٪2.8
7	مشاجرة	7	٪6.6
8	اغتصاب	4	٪3.6
9	أخرى(تستر على القتل–سلاح غير مرخص..)	5	٪4.7
المجموع		106	٪100

يتضح من جدول (5) أن جريمة القتل أو الشروع فيه كانت أكثر تكراراً من بين الجرائم الأخرى فقد بلغ عدد أفراد العينة الذين أدينوا بتهمة القتل أو الشروع فيه (29) شخصاً أي بنسبة 27.3٪ من بين أفراد العينة ككل ، ويعكس ذلك الميول العدوانية للمجتمع الفلسطيني نظراً للظروف الاحتلالية الصعبة التي يعيشونها وحالات الحصار

الاجتماعي والاقتصادي التي يعيشونها يومياً والذي يسبب بدوره حالات من الكبت النفسي والانفعال لأبسط القضايا .

وجاءت جريمتا السرقة وتعاطي المخدرات والكحول في المرتبة الثانية بنسبة لكل منهما 17.1٪ ، وقد يعود ذلك للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل الحصار فيلجأ البعض منهم للسرقة ، والبعض الآخر إلى إدمان المخدرات والكحول للهروب من هذه الظروف .

أما جريمتا الخطف والاغتصاب فاحتلتا أقل النسب، وهما 2.8٪، 3.6٪ على التوالي، وقد يعود ذلك إلى البنية القبلية والعشائرية للمجتمع الفلسطيني الذي ينظر إلى من يرتكب مثل هاتين الجريمتين (واللتين تمسان شرف العائلة) بأن السجن ليس العقاب الوحيد له ،بل لا بد من القصاص منه بعد خروجه من السجن، من هنا فالإقدام على مثل هاتين الجريمتين يكون نادراً.

- إجابة السؤال السادس :

ينص السؤال السادس من أسئلة البحث على " إلى أي مدى تؤثر الظروف السكنية للفرد في ارتكابه للجريمة ؟ "

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية لكل متغير من متغيرات الظروف السكنية ، والتي تمثلت في مكان السكن إذا كان مدينة أو قرية أو مخيم ، والحي الذي يسكن فيه الشخص إذا كان راقياً أو متوسطاً أو شعبياً ، ومستوى الخدمات المتوفرة فيه ، وطبيعة السكن ومستوى الخدمات فيه وما إذا كان مكان السكن ملكاً للشخص أو للأسرة أو إيجار ، وعدد الغرف المخصصة للسكن ومدى توفر الوسائل الترفيهية والأساسية في المنزل، والجداول التالية توضح هذه النتائج :

جدول (6-أ) توزيع أفراد العينة حسب الظروف السكنية (مكان السكن – مستوى الحي – والخدمات المتوفرة في الحي) والتكرارات والنسبة المئوية لكل متغير.

الرقم	متغيرات الظروف السكنية		التكرار	النسبة المئوية
1	مكان السكن	أ. مدينة. ب. مخيم. ج. قرية.	44 37 25	٪41.5 ٪34.9 ٪23.6
		المجموع	106	٪100
2	مستوى الحي	أ. راقي. ب. متوسط. ج. شعبي.	6 49 51	٪5.7 ٪46.2 ٪48.1
		المجموع	106	٪100
3	مستوى الخدمات في الحي	أ.كل الخدمات. ب. معظم الخدمات . ج. القليل من الخدمات.	15 41 50	٪14.1 ٪38.7 ٪47.2
		المجموع	106	٪100

يلاحظ من جدول (6-أ) أن هناك أثراً لمكان السكن (مدينة-مخيم-قرية) على ارتكاب الشخص للجريمة فقد احتلت نسبة من يسكنون القرى أدني النسب 23.6٪ في حين احتل سكان المدن أعلى النسب 41.5٪، وإذا ما أضيف إلى المدن سكان المخيمات التي تقع في المدن بعيداً عن القرى تصبح النسبة 76.4٪ وهذا يعود إلى ما تتميز به القرى الفلسطينية من ترابط وتكافل عائلي، وأن ارتكاب أحد أفراد العائلة لجريمة جنائية يعود بالضرر والعار على العائلة بأكملها على عكس سكان المدن حيث يعود الضرر على الفرد الذي ارتكب الجريمة وحده.

كما يلاحظ من الجدول السابق إلى أثر كل من مستوى الحي الذي يقطنه الشخص المبحوث ومستوى الخدمات في الحي في الدافع لارتكاب الجريمة، فالأحياء الشعبية تكثر فيها الجرائم " نسبة 48.1٪ "وتقل في الأحياء الراقية" نسبة 5.7٪ "، وأن قلة الخدمات في الحي تزيد من إمكانية حدوث الجريمة" نسبة 47.2٪" في حين تقل الجريمة في الأحياء التي تتوفر فيها كل الخدمات "بنسبة 14.1٪"،وللتعرف على أثر ظروف المنزل الذي يسكن فيه الشخص المبحوث في الدافع لارتكاب الجريمة قام الباحث

بحساب التكرارات والنسب المئوية لتغيرات ظروف المنزل ، وجدول (6–ب) يوضح ذلك :

جدول(6–ب)توزيع أفراد عينة البحث تبعاً لمتغيرات ظروف المنزل،والتكرار والنسبة المئوية لكل متغير:

الرقم	متغير ظروف المنزل		التكرار	النسبة المئوية
1	الخدمات المتوفرة في المنزل	- كهرباء	102	٪96.2
		- مياه	101	٪95.3
		- مجاري	88	٪83
		- هاتف	39	٪36.8
2	بناء المنزل	- أسبست	43	٪40.6
		- زينكو	15	٪14.1
		- باطون	48	٪45.3
3	طبيعة المنزل	- شقة	30	٪28.3
		- بيت عربي	75	٪70.8
		- خيمة	1	٪0.9
4	ملكية المنزل	- ملك للمبحوث	21	٪19.8
		- ملك للأسرة	66	٪62.3
		- إيجار	19	٪17.9
5	توفر الوسائل المنزلية	- غسالة	78	٪73.6
		- ثلاجة	84	٪79.2
		- مكيف	2	٪2
		- مروحة	73	٪68.9
		- غاز	95	٪89.6
		- فرن	56	٪52.8
		- مدفأة	27	٪25.5
		- مكواة	58	٪54.7
		- سيشوار	18	٪17
6	توفر الوسائل الترفيهية في المنزل	- تلفزيون	85	٪80.2
		- راديو ومسجل	91	٪85.2
		- فيديو	16	٪15.1
		- دش	24	٪22.6
		- كمبيوتر	4	٪3.8
		- انترنت	3	٪2.8

يتضح من مجموعة متغيرات ظروف المنزل الموضحة في الجدول السابق ما يلي:

- غالبية أفراد العينة تتوفر لديهم في المنزل الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه ومجاري، كذلك غالبية الوسائل المنزلية والترفيهية باستثناء تلك الوسائل الترفيهية

الحديثة مثل: الفيديو ، والدش والكمبيوتر والانترنت.

- بلغ تكرار من يسكنون في منازل من الإسبست والزينكو (58) شخصاً من أفراد العينة أي بنسبة (54.7٪)، (75) شخصاً منهم يسكنون في بيت عربي (على النمط القديم) أي بنسبة (70.8٪)، وهذا دليل أن غالبية أفراد العينة يسكنون في منازل متواضعة جداً في بنائها .
- بلغ تكرار أفراد العينة الذين لا يملكون المنزل الذي يقطنون فيه (إما ملك للأسرة أو إيجار) (87) شخصاً أي بنسبة (82.1٪) .

كذلك يتضح من تفريغ بقية تساؤلات الاستبانة والمتعلقة بمجال الظروف السكنية ما يلي:

- بلغ تكرار أفراد العينة الذين لا يملكون غرفة للسكن بمفردهم (92) شخصاً أي بنسبة (86.8٪) ، وأن نسبة من يسكنون أكثر من ستة أشخاص في غرفة واحدة (42.5٪) .
- ستة أشخاص من أفراد العينة أي بنسبة (5.7٪) لديهم سيارة خاصة ولكنها ذات موديلات قديمة .

مما سبق يبدو جلياً أن هناك أثراً واضحاً للظروف السكنية للشخص المبحوث ودافعه لارتكاب الجريمة ، وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن السؤال السادس من أسئلة البحث .

- إجابة السؤال السابع :

والذي ينص على " إلى أي مدى تؤثر الظروف الاجتماعية للفرد في الدافع لارتكابه الجريمة .

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب تكرارات أفراد العينة ومن ثم النسب المئوية لكل متغير من متغيرات الظروف السكنية ، فكانت النتائج كما يلي:

1-بلغ عدد أفراد العينة الذين دخلوا السجن لمرة واحدة (78) شخصاً أي بنسبة (73.6٪) وأن (64) شخصاً منهم " بنسبة 60.4٪ " دخلوا إلى السجن في سنة 2000، وقد يعود ذلك إلى الحصار الاقتصادي والطوق الأمني الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي على مناطق السلطة الفلسطينية في هذا العام .

2- بلغ عدد أفراد العينة الذين يعيشون في أسرة نووية (أي مكونة من الزوج والزوجة والأبناء فقط) (50) شخصاً أي بنسبة (47.2٪ وهي أعلى نسبة من بين الحالات الأخرى الذين يعيشون في أسر شبة ممتدة أو شبة نووية ، كذلك تبين أن متوسط عدد أفراد هذه الأسر تسعة أشخاص ، وهذا دليل على أن ازدياد عدد أفراد الأسرة يعتبر دافعاً قوياً لارتكاب الجريمة .

- بلغ عدد أفراد العينة الذين لازال والدهم على قيد الحياة (63) شخصاً أي بنسبة (59.4٪) ، وأن الذين ما زالت أمهم على قيد الحياة (81) شخصاً أي بنسبة (76.4٪) ، وأن نسبة (29.2٪) منهم متزوج والدهم أكثر من زوجة ، في حين بلغت نسبة المطلقات أمهاتهم (6.2٪) وأن الترتيب الأول والثاني هم الأكثر تكراراً من بين أفرد العينة ، حيث بلغ عددهم (41) شخصاً أي بنسبة (38.7٪) وقد يعود ذلك إلى تركز السلطة على الابن الأول والثاني في اتخاذ القرارات التي تواجه الأسرة مثل قضايا الثأر والشرف ... إلخ .
- أجمع غالبية المبحوثين أن علاقتهم مع أفراد أسرتهم جيدة " بلغت نسبتهم (65.1٪) ، وأن العلاقة بين والديه جيدة بلغت نسبتهم (75.5٪) ، وأن أحد الوالدين لم يترك المنزل نتيجة خلاف حدث بينهما ، بلغت نسبتهم (87.7٪) ، في حين أكدت النتائج أن نسبة (81.1٪) من أفراد العينة لم يدخل أحد من أفراد أسرته مركز الإصلاح أو مراكز تأهيل الأحداث قبل ذلك .

ومن هذه النتائج يمكن استقراء أن الجريمة ليس لها جذور أسريه ، وأن الجرائم

التي ارتكبها هؤلاء المبحوثون هي في غالبيتها عفوية وبدون تخطيط مسبق وذلك للضائقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني ، ومن هنا يمكن القول إنَّ الظروف الأسرية تؤثر بشكل متوسط في ارتكاب الشخص للجريمة وليست هي الدافع الأساسي لها ، بل هي حصيلة للتفاعل بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسكنية وجماعة الرفاق للشخص الذي قام بارتكاب الجريمة .

- إجابة السؤال الثامن :

ينص هذا السؤال عن " إلى أي مدى تؤثر الأوضاع الاقتصادية للفرد في الدافع لارتكاب الجريمة ؟ "

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب معدل الدخل الشهري للأسرة ، ومصدر هذا الدخل ، وما إذا كان هناك دخل إضافي للأسرة ، ومدى رضى المبحوث عن هذا الدخل ، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول(7) توزيع أفراد العينة تبعاً لفئة دخل الأسرة ، والتكرار والنسبة المئوية لكل فئة من هذه الفئات.

الرقم	فئات دخل الأسرة (بالشيكل)	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من 500	14	٪13.2
2	500 –1000	34	٪32.1
3	1000 –1500	37	٪34.9
4	1500-2000	11	٪10.4
5	2000-2500	7	٪6.6
6	2500-3000	1	٪0.9
7	3000 فما فوق	2	٪1.9
	المجموع	106	٪100

يتضح من جدول (7) ما يلي :

- يقع حوالي (85) شخصاً من أفراد العينة أي بنسبة (80.2٪) تحت خط الفقر الذي

حددته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (*) وهو (1500شيكل)كدخل شهري للأسرة.

- بلغ عدد أفراد العينة من ذوى الدخل المتوسط (1500-3000) شيكل (19) شخصاً أي بنسبة 17.9٪ من أفراد العينة .
- بلغ عدد أفراد العينة من ذوى الدخل المرتفع (3000 شيكل فما فوق) شخصاً أي بنسبة 1.9٪ من أفراد العينة .

- كذلك اتضح من خلال استجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة المتعلقة بمجال الأوضاع الاقتصادية، أن نسبة (33٪)من أفراد العينة يعيشون على المساعدات من وزارة الشئون الاجتماعية أو المؤسسات غير الحكومية، وأن (30.2٪)منهم يعملون بشكل متقطع وأن نسبة (93.4٪)من أفراد العينة لا يوجد لأسرهم دخل إضافي ، في حين أظهرت النتائج أن (66٪)من الأفراد المبحوثين غير راضين عن دخل أسرهم الشهري، وأن نسبة (60.4٪)كان الهدف من ارتكابهم للجريمة هو تحسين أوضاعهم الاقتصادية.
- من النتائج السابقة يتضح أن هناك ارتباطاً موجباً بين الوضع الاقتصادي للمبحوث ودافعه لارتكاب الجريمة ، بمعني أن هناك أثراً واضحاً للأوضاع الاقتصادية للفرد في دفعه لارتكاب الجريمة من أجل تحسين هذا الوضع ، وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الثامن من أسئلة الدراسة .

- إجابة السؤال التاسع :

ينص هذا السؤال على" إلى أي مدى تؤثر جماعة الأصدقاء للفرد في دفعه لارتكاب الجريمة ؟ "

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات المتعلقة

---

* تقرير صادر عن دائرة الإحصاء الفلسطينية المركزية في شهر نيسان ، غير منشور.

بجماعة الأصدقاء ، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول(8)توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغيرات جماعة الأصدقاء،والتكرارات والنسبة المئوية لكل من هذه المتغيرات.

الرقم	المتغير			التكرار	النسبة المئوية
1	هل لك أصدقاء خارج مركز الإصلاح	نعم	- صديق واحد. - صديقان. - أكثر من 3 أصدقاء.	3 12 59	٪2.8 ٪11.3 ٪55.7
		لا		23	٪30.2
2	هل أصدقاؤك؟	- أكبر منك سناً. - أصغر منك سناً . - في نفس سنك. - جميع ما ذكر.		11 4 43 25	٪14.9 ٪5.4 ٪58.1 ٪23.6
		من نفس الحي الذي تسكن فيه	- نعم. - لا.	50 24	٪67.6 ٪32.4
		من أقاربك؟	- نعم. - لا.	33 41	٪44.6 ٪55.4
		تقضي معهم وقت فراغك	- غالباً - أحياناً - نادراً .	13 31 30	٪17.6 ٪41.9 ٪40.5
		شاركوك في جريمتك	- نعم . - لا .	25 81	٪23.6 ٪76.4
		هم السبب في ارتكابك للجريمة	- نعم . - لا .	28 78	٪26.4 ٪73.6

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- يبلغ عدد أفراد العينة الذين لديهم أصدقاء (74) شخصاً أي بنسبة (٪69.8) ومثلت نسبة هؤلاء الأصدقاء والذين من نفس سن المبحوث أعلى النسب حيث وصلت النسبة إلى (٪58.1) وأن غالبيتهم يسكنون مع المبحوثين في نفس الحي وأن هؤلاء الأصدقاء بعضهم من الأقارب بنسبة (٪44.6) والبعض الآخر من غير الأقارب بنسبة (٪55.4) وأنه نادراً أو أحياناً ما يقضون معهم وقت فراغهم .
- بلغت نسبة المبحوثين الذين أقروا أن أصدقاءهم لم يشاركوهم في ارتكاب جريمتهم (٪76.4) ، في حين أكد (٪73.6) من المبحوثين أن أصدقاءهم ليسوا السبب في

ارتكابهم لجرائمهم .

ومن هنا يتضح جلياً أن جماعة الأصدقاء يؤثرون بنسبة ضئيلة في الدفع لارتكاب الجرمية والدليل على ذلك أنه على الرغم من ارتفاع نسبة أفراد العينة الذين لهم أصدقاء إلا أن النسبة العظمى منهم أكدوا بأن أصدقاءهم لم يشاركوهم ارتكاب الجريمة أو هم السبب في حدوث هذه الجرائم .

ثانياً : مناقشة النتائج وتفسيرها :

باستعراض نتائج الدراسة الحالية – في حدود العينة وأدوات الدراسة، يمكن أن نخلص بما يلي :

- أكدت نتائج الدراسة على ارتفاع الجريمة بين المتزوجين عن غير المتزوجين وخصوصاً في الفئات التي يتراوح عمرها ما بين (30–50) سنة ، وهذه النتائج تتفق مع دراسة كل من عزة كريم (1983) ، ودراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر (1973) .
- جاءت نتائج الدراسة متفقة مع نتائج دراسة عبد الله معاوية (1990)،ودراسة سيد عويس،وشهيرة الباز(1966) في أن أكثر الجرائم تكراراً هي القتل أو الشروع فيه.
- اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من (وليام William (1986) ، ومحمد عبد الكريم (1981) ، وشادية قناوي (1976) ، وعزة كريم (1983) حيث أكدت نتائج هذه الدراسات على وجود علاقة ارتباطية سالبة تبين المستوى التعليمي للفرد المبحوث واتجاهه لارتكاب الجريمة .
- أكدت نتائج الدراسة أن عدم الاستقرار الاقتصادي وما يتبعه من ارتفاع نسبة البطالة بين أفراد المجتمع يؤدى إلى ارتفاع نسبة الجريمة، وهذه النتيجة تتفق مع نظرية الاتجاه الاقتصادي في تفسير السلوك الاجرامي، كذلك اتفقت غالبية الدراسات السابقة مع هذه النتائج، ومن هذه الدراسات شادية قناوي (1976) ، أندرسون

(1986) ، شيكوس (1987) حيث تشير هذه الدراسات إلى أن انخفاض المستوى الاقتصادي وزيادة التبعات والأعباء الاقتصادية يؤدى إلى انتشار الجريمة .

- هناك أثر واضح للظروف والأوضاع الأسرية والسكنية التي أحاطت بنسبة مرتفعة من أفراد عينة الدراسة وشكلت مناخاً اجتماعياً ملائماً لممارسة الجريمة، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الاتجاه الاجتماعي في تفسير السلوك الاجرامي، وقد تأكدت هذه النتيجة في دراسة أحمد الربايعة (1984).
- تزداد الجرائم في المناطق المتحضرة (المدينة) وبالذات في الأحياء الشعبية والمتوسط فيها، عنها في المناطق غير المتحضرة (المخيم والقرية) وهذه النتائج تتفق مع دراسة المركز القومي للبحوث الجنائية بالقاهرة (1959) .
- لا يوجد أثر واضح لجماعة الأصدقاء في تشجيع الفرد على الجريمة وهذه النتيجة لم يتم تأكيدها في أي دراسة سابقة ، بل بالعكس فقد أكدت دراسة أحمد الربايعة (1984) على أن هناك أثراً كبيراً لجماعة الأصدقاء في تشجيع الفرد على الجريمة.

مما سبق يمكن الاستنتاج أن :

أ. الأسباب والعوامل الدافعة للجريمة في المجتمع الفلسطيني تعود إلى العوامل الاقتصادية بالدرجة الأساسية، وإلى العوامل الاجتماعية (منقوصاً منها متغير جماعة الأصدقاء) بالدرجة الثانية .

ب. لا يوجد أثرٌ لمتغيرات العوامل الجغرافية والفلسفية والبيولوجية والنفسية على ارتكاب الأفراد للجريمة في المجتمع الفلسطيني .

التوصيات والبحوث المقترحة :

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصى الباحث بما يلي :

- الاهتمام من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية بتوفير فرص عمل بمرتبات ثابتة للعمال المنقطعين عن عملهم بسبب إغلاق إسرائيل لفرص العمل أمامهم .

- زيادة توعية المواطنين من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة بضرورة تنظيم النسل ، وضرورة أن يتناسب عدد أفراد الأسرة مع الدخل المادي لهذه الأسرة .
- الاهتمام من قبل وزارة التربية والتعليم بضرورة عقد دورات تدريبية لمحو الأمية التعليمية والثقافية لأفراد المجتمع الفلسطيني .
- ضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بدعم المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية وتوفيرها بأرخص الأثمان لجميع فئات المجتمع ، خاصة في هذه الظروف التي يعاني منها أفراد المجتمع الفلسطيني من تدنٍ في مستوى المعيشة .

ويقترح الباحث إجراء البحوث التالية :

- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية على أطفال الأحداث ، وقياس متغيرات أخرى تتناسب ومرحلتهم العمرية .
- إجراء دراسة مقارنة بين اتجاهات سكان الضفة الغربية وقطاع غزة .
- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية لمناطق جغرافية مختلفة في الضفة الغربية .
- إجراء دراسة مقارنة بين الدافع لارتكاب الجريمة في عهد الاحتلال الإسرائيلي وفي عهد السلطة الوطنية الفلسطينية .
- اقتراح برنامج لمحو الأمية التعليمية والثقافية وقياس أثره على الاتجاه نحو الجريمة.

المراجع

م

1- إبراهيم أبو الغار: محاضرات في الجريمة والسلوك الانحرافي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985.

2- أحمد الربايعة: أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض، 1984.

3- أحمد عزت راجح: أصول علم النفس، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ، 1963.

4- أحمد عوض بلال: علم الإجرام – النظرية العامة والتطبيق ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 1985.

5- أحمد مجدي حجازي ، شادية قناوي : مشكلات العالم الثالث بين النظرية والتطبيق ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1985.

6- أرنست جونز: التحليل النفسي ، ترجمة محمد فتحى السنيطي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة، 1956.

7- إميل دوركهايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمد قاسم ، القاهرة ، 1950.

8- السيد بدوى: القانون والجريمة والعقوبة في التفكير الاجتماعي الفرنسي، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس، 1960.

9- السيد رمضان: الجريمة والإنحراف من المنظور الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1987.

10- السيد يسن: دراسات في السلوك الإجرامي ومعاملة المذنبين، دار الفكر العربي، دمشق، 1963.

11- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية :المجلة الجنائية القومية ،العدد الثاني، المجلد السادس عشر، 1973.

12- حسن أحمد أبو زيد: التحولات الاجتماعية والاقتصادية واتجاهات الجريمة في المجتمع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، 1990.

13- حسن شحادة سعفان: علم الجريمة ،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة، 1992.

14- رمسيس بنهام: الإجرام والعقاب، منشأة المعارف ،الإسكندرية، 1978.

15- سيد عويس وشهيرة الباز: ظاهرة الجريمة في محافظة أسوان" دراسة إحصائية "،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،المجلة الجنائية القومية، مجلد9، عدد2، 1966.

16- شادية على قناوي: ظاهرة الرشوة في المجتمع المصري، دراسة اجتماعية ميدانية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1976.

17- عبد الله أحمد قادرى: سبب الجريمة ،دار المجتمع للنشر والتوزيع ،جدة، 1985.

18- عبد الله معاوية: الدافع إلى ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ،الرياض، 1990.

19- عبود السراج: الوجيز في علم الإجرام والعقاب، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1981.

20- عدنان أحمد مسلم، هناء محمد شريف البرقادي: أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة في سورية ،شؤون

اجتماعية ،العدد 53 ،السنة14 ،1997.

21- عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي ،نشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984.

22- عدنان الدوري ،أحمد محمد أضبيعة: أصول علم الإجرام: العلاقة بين الجريمة والسلوك الاجتماعي ، دار العالمية، القاهرة ،1999.

23- عدنان مسلم: محاضرات في علم الاجتماع ،مطبعة الاتحاد، دمشق ،1990.

24- عزة على كريم : تحليل سوسيولوجي لجريمة الاختلاس مع دراسة تطبيقية على بعض التنظيمات في مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ،1983.

25- مأمون محمد سلامة : أصول علم الإجرام والعقاب ، مطبعة دار الفكر العربي ، القاهرة، 1974.

26- مجموعة من الباحثين: التحضر والجريمة، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومي للبحوث الجنائية ، القاهرة ، العدد الأول، 1959.

27- محمد الجوهري: المدخل إلى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1980.

28- محمد الغريب عبد الكريم : ظاهرة الأخذ بالثأر ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ،1981.

29- محمد عارف : الجريمة في المجتمع ، نقد منهجي في تفسير السلوك الإجرامي ،مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة، 1981.

30- محمد على وآخرون: قاموس علم الاجتماع ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1979.

31- محمد يوسف بدر الدين: مقدمة لمسح الجريمة في مصر، المجلة الجنائية القومية، مجلد22، عدد1 –2، 1979.

32- نبيل السمالوطي: علم اجتماع العقاب، دار الشروق، جدة، 1987.

33- نبيل السمالوطي: دراسات في علم الاجتماع، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1983.

34- Allan Emillie Anderson: "Crime and Lobor, Market in dissertahion abstract International, vol, 46, nalo, April 1986. P.3163

35- Clark A. Mcathur: Employee Theft and Methods of Deterrence in Diss. Abs. Int. vol. 45 , No. 12 , June 1985 , P. 3752

36- Hou Chung: " Assecing the Cousequenses of Community Structure on Crime in Ohio , Theluse of Demgraphically Adjusted Arrest Restse , in Diss. Abs. Int.Vol.45, No. 12, June 1985, P.3752.

37- The Codore G. Chicos: Rotes of Crime and Unem ployment Analysis of Aggresgate Research Evidence, in Social Problems, vol. 34, No. 2, April 1987.

38- Coston William F. The Influnce of Urbanism on Crime Rotes in Rural Missippi, Diss. Abs. Int., vol. 47, No. 36 Sept. 1986, P. 1068.